الفصل الثالث

مواقف السادات وصراعاته مع القوى الأخرى

تمهيد:

-منذ أن تولى السادات شأن مصر بعد وفاة عبد الناصر ، وقد دخل في صراعات ومواقف عديدة نبدأها بصراعه مع مراكز القوى أو ما عرف بـ «انقلاب مايو» ، ثم نعرج بعد ذلك لنبين موقف السادات من الاتحاد السوفييتي وطرده الخبراء السوفييت وخلفية هذا القرار وآثاره، ثم نطرح موقف السادات من الانتفاضة الشعبية والتي انفجر بركانها في ١٨ و ١٩ من يناير عام ١٩٧٧ ، وكيف أثرت على عقلية السادات، وشرخت شرعيته، والتي أسسها بشكل متين بعد حرب أكتوبر «المجيدة» وجعلته يفكر جديًا -كما يذكر العديد من الباحثين - في زيارة إسرائيل في نوفمبر من العام نفسه ، ثم نعرج بعد ذلك لمناقشة ما حدث في سبتمبر عام ١٩٨١ وقرارات الاعتقال لعديد من سياسي مصر ومثقفيها وخلفية هذا القرار الخطير وآثاره الدامية وآراء رفقاء السادات في قراره «المشئوم» ، والذين تباروا في تزيين القرار وآثاره شأن كل عصر يتواجد فيه وعاظ السلطان ومبرري أخطائه.

١-موضوع ١٥ مايو ١٩٧١

الصراع مع مراكز القوى:

تعددت الرؤى التي عالجت قضية مايو بين الباحثين ورؤية النظام السياسي وأنصاره وبين معارضي النظام، ولأهمية هذه الرؤى وتناقضها سوف نطرحها في التالي:

ظهر من طبيعة توزيع مراكز السلطة عقب رحيل عبد الناصر أنه لم يكن بحال من الأحوال في صالح السادات – كما يذكر الباحث عبد العليم محمد – وهو الأمر الذي عجل من اختياره خلفًا وحيدًا لعبد الناصر، فبناء السلطة حينئذ كانت لصالح استمرار الطريق الناصري حتى وإن بدت الصورة الاقتصادية غير ذلك، وهو الأمر الذي أوحى للسادات بطرح مقولة الاستمرار لتمرير وصوله لمقعد الرئاسة[١].

– وكان فريق معاوني عبد الناصر يشغلون المراكز الأساسية للحكم – كما يذكر محمد – سواء التمثيلية منها كاللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الناصري ومجلس الأمة، ففي الأولى كان هناك علي صبري (١٩١٧-١٩٩١) وضياء الدين داود (١٩٢٦-٢٠١١) وعبد المحسن أبو النور (ت ٢٠٠٩) ولبيب شقير والذي كان يرأس مجلس الأمة وكذلك التنفيذية في وزارة الداخلية شعراوي جمعة، والإعلام محمد فايق، والحربية الفريق محمد فوزي (١٩١٥-٢٠٠٠)، ووزارة الإسكان سعد زايد، وبعبارة أخرى كانت مؤسسات الجيش والبوليس ومجلس الأمة والاتحاد الاشتراكي العربي تحت إشراف معاوني عبد الناصر[٢].

---

(١) د. عبد العليم محمد: الخطاب الساداتي تحليل الحقل لأيديولوجي للخطاب الساداتي – كتاب الأهالي رقم ٢٧ أغسطس ١٩٩٠ ص١٢٠.

(٢) عبد العليم محمد: الخطاب الساداتي ص ١٢٠-١٢١.

ويرى الباحثان عبد الخالق فاروق ، محمد فرج في كتابهما «أزمة الانتماء في مصر» بأنه: «بتولي السادات السلطة في أكتوبر ١٩٧٠ بدأت مرحلة الصراع المكشوف بين جناحين في قمة الهرم السياسي المصري.. فهناك فئة البيروقراطية (ذات الأصول العسكرية) التي تنظر إلى وجودها كوريث شرعي ووحيد للتجربة الناصرية صاحبة الإنجازات الاقتصادية الضخمة، وبرز على رأس هذه المجموعة السيد علي صبري رئيس وزراء الخطة الخمسية الأولى ، وشعراوي جمعة ومحمد فايق وكثيرون غيرهم ، وعلى الرغم من التنافر القائم بين أفراد الفئة البيروقراطية إلا أن الانسجام الموضوعي في الرؤى السياسية والاجتماعية في هذه المرحلة كانت بمثابة الأساس في تحقيق التكتل السياسي سواء في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي أو في اللجنة التنفيذية العليا التي كانت مصدر القرار .. وفي مواجهة هذا التكتل برز تكتل مغاير أخذ خيوطه شيئًا فشيئًا، وانسجمت رؤياهم تجاه مجموعة من القضايا أبرزها الأسلوب الأمثل لحل الصراع العربي / الصهيوني عبر الولايات المتحدة والمفاوضات مع إسرائيل وإعادة فك الاشتباك بين الدولة والمشروع الخاص»[1].

علي صبري

شعراوي جمعة

(١) عبد الخالق فاروق / محمد فرج : أزمة الانتماء في مصر – مركز الحضارة العربية – الطبعة الأولى – يناير ١٩٩٨ ص٤٠.

- والجدير بالذكر في فهم مقدمات الصراع أنه ما إن تصدر السادات (١٩١٨ - ١٩٨١) قمة الحكم حتى بدأ مسعاه في البحث عن حلفاء جدد داخل وخارج السلطة لتعزيز موقعه في مواجهة خصومه، فقد قام بتعيين محمود فوزي (١٩٠٠-١٩٨١) رئيسًا للوزراء، وذلك لتدعيم موقفه إزاء اليمين المعتدل، وكان هذا القرار موضوعيًا لأول مواجهة بين السادات وبين الناصريين .. كذلك قام السادات بتكليف رئيس مجلس الأمة ووزير شؤون الرئاسة وأحد أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي بوضع قانون يرفع الحراسة عن بعض كبار الملاك والذين كانت أملاكهم قد فرضت عليها خلال حكم الزعيم الراحل جمال عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠) ، وقام هؤلاء بوضع هذا المشروع، والذي لم يكن كافيًا في نظره، وتم استبداله بقانون جديد.. وقام السادات فعلًا في عام ١٩٧٤ برد جزء من الأراضي التي كانت موضوعة تحت الحراسة في عهد عبد الناصر لأصحابها[١].

-وعلى صعيد الصراع العربي الإسرائيلي قام السادات - كما يذكر عبد العليم محمد - بتقديم مبادرته الشهيرة في فبراير ١٩٧١ والتي تضمنت انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة لبضعة كيلومترات من الضفة الشرقية للقناة، ويتبع ذلك فتح قناة السويس للملاحة الدولية وبدء مفاوضات لوضع برنامج زمني لانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، وكانت هذه المبادرة موضوعًا للخلاف بين السادات ومعاوني عبد الناصر، والذين رأوا وقتها أن مثل هذه المبادرات من شأنها في الظروف السائدة آنذاك ألا تقود إلى نتائج إيجابية على القضية العربية بالذات بعد اختفاء عبد الناصر ورحيله عن الساحة العربية.. إلا أن أكثر القضايا التي فجرت الخلاف - كما يذكر محمد - وفتحت الطريق واسعًا أمام السادات كانت قضية الاتحاد الكونفدرالي

(١) عبد العليم محمد : مرجع سابق ذكره ص ١٢٤.

العربي بين مصر وسوريا وليبيا ، حيث كانت المواجهة بين الفريقين حاسمة وتركت آثارها على مسيرة العمل العربي المشترك حتى يومنا هذا .

-فقد رفض السادات مبدأ القيادة الجماعية واستقل بقراره دونا عن الآخرين، والواقع أن السادات (١٩١٨-١٩٨١م) قد اتخذ من قضية الكونفدرالية العربية مع سوريا وليبيا ومصر وسيلة لتفادي سيطرة معاوني جمال عبد الناصر مع الاتحاد الاشتراكي العربي والمناصب التنفيذية العليا، حيث الأغلبية لمجموعة علي صبري[1].

-ويروى السادات في الكتاب المنسوب إليه وبقلم أنيس منصور «من أوراق السادات» بأن الغلطة الكبيرة في نظر مراكز القوى أنه لم ينصاع لأوامر موسكو ، وأنه استشعر وهو في بني غازي مع الأسد والقذافي للاتفاق على الوحدة أنه كان يتعين عليه أن يستأذن مراكز القوى في أي عمل سياسي يفعله وأن إصرارهم على الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا وليبيا مغاير لما قاله عبد الناصر، لأنه قد عرض الاتحاد بين الدول الثلاث وليس الوحدة الاندماجية.. وأنه يعتبر أن مراكز القوى لم يكن لها سند حقيقي ، وإنما كان سندهم الاتحاد الاشتراكي العربي واللجنة العليا واللجنة المركزية، ومن ناحية أخرى كان سندهم الوحيد هو الاتحاد السوفييتي ، وأنه كان وراء ذلك

(١) عبد العليم محمد : الخطاب الساداتي ص١٢٥.

ويبارك خطوات مراكز القوى وأنه على يقين تمامًا بأن الاتحاد السوفييتي على استعداد لمساعدتهم ومساندتهم بغير حدود : «هؤلاء الناس لم تكن لهم أرضًا يقفون عليها لا سند شعبيًا ولا جماهيريًا، ولكني كنت أعرف الأرض الصُّلبة التي أقف عليها والمجال الوطني الذي أتحرك فيه»[1].

-ويروى السادات (١٩١٨-١٩٨١) في كتاب «من أوراق السادات» عن قرار طرد علي صبري (١٩١٧-١٩٩١) وأثر ذلك على نفوس زملائه قائلًا: «أما قرار طرد علي صبري في مايو ١٩٧١ فقد أصاب زملاءه أقطاب مراكز القوى بالجنون، فقد جاء مباغتًا وسريعًا ، وفي ذلك الوقت اتصلوا جميعًا ودارت بينهم مناقشات واتفاقات واختلافات قد انكشفت كلها من التسجيلات التي عرفناها فيما بعد.. ثم توالت الأحداث بسرعة وعنف وترنح هؤلاء الناس الذين توهموا أنهم شيء كبير ، وتوهم السوفييت أيضًا أنهم أكبر من ذلك بكثير، فقد أعطاهم السوفييت أحكامًا وأوزانًا وأدوارًا تؤكد سوء فهم السوفييت للأمور في مصر وشعب مصر.. وقررت حل الاتحاد الاشتراكي لكي تجري الانتخابات من القاعدة إلى القمة ، وتكون لنا بعد ذلك لجنة مركزية جديدة ومنتخبة ولجنة عليا قررتَ ذلك أمام أعضاء اللجنة العليا فيما عدا علي صبري وضياء الدين داود، فقد رفضت دعوتهما في بيتي حرصًا على نظافة بيتي وأي مقعد يجلس أي منهما عليه»[2].

-وتصور السادات مراكز القوى تصورًا شائنًا قائلًا في شأنهم: «إنني أتصورهم مجموعة من الأغوات الخَدَمُ أنهم يستطيعون أن يحكموا بدلًا من السلطان، إن مصر العظيمة لم تُصب بالعُقم حتى يحكموها هؤلاء الأغوات»[3].

---

(١) أنيس منصور : من أوراق السادات – دار المعارف بمصر ٢٠١ ص ١٤٠.

(٢) أنيس منصور : من أوراق السادات – دار المعارف ٢٠١٠ ص ١٤٣/ ١٤٤.

(٣) أنيس منصور : مرجع سابق ذكره ص١٥٠.

محمود جامع

-ويروى مُحمود جامع صديق السادات في كتابه «عرفت السادات» عن هذه الأحداث: بأن اختيار «الشلة» التي أحاطت بعبد الناصر للسادات رئيسًا للجمهورية قائمًا على أساس أن «السادات ضعيف»، ومطيع ومغلوب على أمره، ويمكن الإطاحة به في أي وقت.. وظنوا وفكروا ودبروا، وقد تركهم السادات وهم يفكرون ويدبرون وكأنه كان يضحك منهم.. وكانت المجموعة تضم سامي شرف وعلي صبري وشعراوي جمعة وأمين هويدي ومحمد حسنين هيكل.. ولم يكن علي صبري وجهًا مقبولًا خصوصًا من بعض قيادات الجيش.. وكان هيكل في الوقت نفسه كارهًا لتلك المجموعة، فوقف مع السادات على أن يعطيه ذات المكانة، والمكانة التي كانت متاحة له أيام زعيمه الأوحد في تلك الأثناء.. كان السادات يتصنع الضعف ويبدي اللامبالاة، ويتحرك بذكاء شديد حتى رأوه لقمة سائغة وقد أسرف هو في تأكيد هذا الانطباع.. وكان علي صبري يرى أن الفترة الانتقالية القصيرة التي ستعقب اختيار السادات سوف تكشفه، وأن المناخ سوف يكون مهيئًا لاختياره هو، لأن عدم نجاح السادات سيكون في صالحه هو أي علي صبري[1].

-ويذكر جامع في كتابه أنه عندما اختاروا السادات رئيسًا قال: موافق بشرط أن تكون القيادة الجماعية، وأنه لن يصدر قرارًا بمفرده، وإنما عليهم (مراكز القوى) أن يصدروا القرارات لينفذها هو، وقد شربوا «المقلب» وصدقوا السادات، ولكن أمين هويدي (١٩٢١-٢٠٠٩) كان رافضًا لهذا

(١) د. محمود جامع: عرفت السادات نصف قرن من خفايا السادات والإخوان - المكتب المصري الحديث - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م ص ١٣٣-١٣٤.

الأسلوب، وقال: إن الرئيس رئيس، ويجب أن تكون عنده الحرية الكاملة في إصدار القرارات،وقد ظل السادات ذاكرًا له هذا الموقف[١].

-ويروى محمود جامع مع بقية أفكاره ومتضامنًا مع السادات في الرؤية ، فذكر أنه: كان الاتحاد السوفييتي يقف مع هذه المجموعة وهم تحديدًا : لبيب شقير، علي صبري (١٩١٧-١٩٩١) ، وسامي شرف وشعراوي جمعة قد سافروا إلى الاتحاد السوفييتي أوائل عصر السادات ، ووعدوا الكرملين بتحويل مصر إلى أكبر البلاد الشيوعية (لاحظ تشابه الأمر بينه وبين صديقه السادات في وصف مراكز القوى).. وكان السادات يراقب الموقف عن بعد ، والمثير المدهش أن أفراد المجموعة أنفسهم كانوا يلعبون على بعضهم البعض، فقد كان سامي شرف وشعراوي جمعة يقفان ويدبران ويتآمران على علي صبري .. وأثناء زيارتهم لموسكو اتفقوا على خلع السادات ووضع لبيب شقير رئيس مجلس الشعب مكانه مؤقتًا حتى يتم اختيار علي صبري رئيسًا ، ولكن سامي شرف كان يطمع هو الآخر في الرئاسة[٢].

-وقد رد عبد الله إمام في كتابه «الطريق إلى كرسي الرئاسة انقلاب السادات» على كثير مما أثير من روايات آثارها السادات أو غيره من أصدقائه وكتابه بخصوص ما حدث في انقلاب مايو ، فذكر أن السادات أول من نسف مبدأ جماعية القيادة والتي عاهد الشعب بها ، كما عاهد شركائه في الحكم يوم ٤ من فبراير ١٩٧١ ، حيث انفرد السادات «الذي كان دائم الحديث عن الديمقراطية ودولة المؤسسات بقرار خطير عندما أعلن ما أسماه بمبادرة السلام بينه وبين إسرائيل فوجئ بهذه المبادرة كل زملائه وشركائه»[٣].

---

(١) د. محمود جامع: مرجع سابق ذكره ص١٣٤.

(٢) د. محمود جامع : مرجع سابق ذكره ص ١٣٥-١٣٦.

(٣) عبد الله إمام : الطريق إلى كرسي الرئاسة – انقلاب السادات .. أحداث مايو ١٩٧١ – دار الخيال – الطبعة الأولى – مارس ٢٠٠٠ ص ١٦٩.

-ويذكر إمام في كتابه بأن علاقة مصر بأمريكا كانت مقطوعة أيام عبد الناصر، غير أن ريتشارد نيكسون أرسل أحد وزرائه للتعزية في وفاة عبد الناصر، وبعد أن تولى السادات بدأت على الفور اتصالاته بالأمريكيين سرًا!!

وقد رصدت الأجهزة اتصالين لأنور السادات «ببيرجس» القائم بالأعمال الأمريكية في مصر ، الأول قام به محمد حسنين هيكل، والثاني قام به عضو قديم في الضباط الأحرار اسمه عبد المنعم أمين[1].

-ويؤكد إمام على دور السادات على إثارة القضايا وتحمله ما حدث من تفجير الأحداث وتفاقمها بينه وبين مجموعة مايو قائلًا: « ولم تكد تنتهي الأزمة التي تسبب فيها السادات بإعلانه مبادرته حتى فجر السادات قضية ثانية هي قضية الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا، وقد بدأ الاتحاد رباعيًا ثم طلبت السودان تأجيل انضمامها لأسباب تتعلق بها .. وكانت هذه الأزمة هي نهاية الصراع بين السادات ومجموعة مايو..» حيث أصر السادات على أن يفجر المشكلة بعرضها على اللجنة التنفيذية ، وكان يعلم أن اللجنة المركزية ليست معه،وقال فيما بعد أن انتخاباتها مزورة ، وبذلت جهود لتأجيل اجتماع اللجنة المركزية ولتسوية المشكلة ، ولكن أنور السادات أصر على أن يعقد الاجتماع دفعًا للأمور إلى نهايتها»[2].

- وقد رد إمام على رواية «السادات» الخاصة بسرقة خزينة عبد الناصر ، واتهام سامي شرف بها رافضا منطق السادات في التشويه والإثارة قائلًا: «شغلت مصر كلها لفترة طويلة فجرها الرئيس السادات عقب ألقاء القبض على (مراكز القوى) في شهر مايو ١٩٧١.. هي قضية سرقة خزينة جمال عبد الناصر.. عندما أعلن ما أسماه بحركة التصحيح،

(١) عبد الله إمام : مرجع سابق ذكره – ص ١٢٩.

(٢) عبد الله إمام : مرجع سابق ذكره – ص ١٥٢.

سامي شرف

وذلك قبل أن يعلن فيما بعد أنها ثورة كاملة.. وقد استمر الحديث حول هذه القضية طويلًا من طرف واحد.. ومن وجهة نظر واحدة هي وجهة نظر السادات الذي اتهم سامي شرف في خطاب رسمي أمام مجلس الشعب بأنه سرق خزينة جمال عبد الناصر.. على أن السادات روى القصة بحيث أوحى للناس أن الخزينة كانت مكدسة بالأموال المرتبة بطريقة معينة !!

وكانت رواية أنور السادات لحادثة سرقة جمال عبد الناصر هي المبرر الذي اتخذه من أجل حل جميع منظمات الاتحاد الاشتراكي للتخلص من بقايا مراكز القوى وإعادة بناء الدولة لتكون دولة السادات «نسبيًا» تخلصًا من دولة جمال عبد الناصر!»[1].

-وربما كان احتفال السادات يوم ١٤ مايو وجعله يوم عيد مجلس الشعب هو أغرب احتفال في التاريخ.. فالاحتفالات دائمًا بمناسبات إيجابية.. أما احتفال مجلس الشعب فهو مناسبة سلبية! في يوم ١٤ مايو ١٩٧١ قام مجلس الأمة باتخاذ إجراءات شاذة عندما أسقط العضوية عن رئيسه ووكيليه و١٥ عضوًا من أعضائه دون تحقيق أو سؤال أو انتظار لنتيجة المحاكمة أو المساءلة.. أو حتى تقصي الحقيقة!

سيد مرعي

-ويعترف سيد مرعي (١٩١٣-١٩٩٣) في مذكراته بأن عملية مجلس الأمة كانت معدة سلفًا وإنها بتكليف الرئيس

(١) عبد الله إمام: مرجع سابق ذكره ص ١٩١.

وأن المجلس لم يفاجئ الرئيس بهذا الاجتماع ، وإنما قام الرئيس (السادات) بالترتيب والإعداد[1].

وانتقلت القضية من النيابة العامة إلى المدعي الاشتراكي وكان السادات قد أصدر يوم ٦ يونيو عددًا من القرارات .. رقى الفريق سعد الدين متولي كبير الياوران إلى فريق أول ، ورقى اللواء الليثي ناصف (١٩٢٢-١٩٧٣) قائد الحرس الجمهوري إلى فريق[2]، وعين مصطفى كامل مراد (١٩٢٧-٢٠٠٦) عضوًا بالأمانة العامة المؤقتة للاتحاد الاشتراكي ، وعين الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي مدعيًا اشتراكيًا بدرجة وزير، وشكل السادات محاكمة خاصة اسمها «محكمة الثورة» برئاسة حافظ بدوي (١٩٢٢-١٩٨٣) رئيس مجلس الشعب وعضوية حسن التهامي مستشار رئيس الجمهورية، والمستشار بدوي إبراهيم حمودة رئيس المحكمة العليا، وعرضت عليها القضية رقم ١ لسنة ١٩٧١ المتهم فيها شعراوي جمعة وآخرون.. ويوم ٢١ أغسطس أذاع المدعى العام الاشتراكي قرار الاتهام ، وشمل ٩١ شخصًا من المحبوسين في السجن بعد أن قسم المتهمين إلى ثلاثة مجموعات: الأولى عشرة أشخاص مطلوب إعدامهم،

---

(١) عبد الله إمام : مرجع سابق ص ٢٥١.

(٢) قد أثير لغط كبير في قضية الليثي ناصف (١٩٢٢-١٩٧٣) بعد سقوطه من شقته بلندن حتى اتهم البعض السادات أنه كان وراء الحادث ليتخلص منه.. وقد ذكر صلاح الشاهد كبير الأمناء برئاسة الجمهورية – الذي عاصر عبد الناصر وشطرا من حياته الوظيفية مع السادات – في شهادته والتي دونها الكاتب الصحفي أنور محمد في كتابه «شهود عصر السادات» الصادر في عام ١٩٩٠ : بأن الليثي ناصف كان مريضًا بمرض نفسي يؤدي إلى الانتحار بإلقاء نفسه من بلكونة، وهذا ما أكده زوج ابنه صلاح الشاهد وهو طبيب.. وقد ذكر الشاهد أيضًا : أنه تقابل مع الليثي ليلة وفاته على محطة أتوبيس في لندن ، وعندما عاد إلى القاهرة صباح اليوم التالي – السبت – علم بالخبر الحزين، فعاد فورًا إلى لندن، وحمل الجثمان إلى مصر.. فقد كان الليثي – قبل وفاته – في حالة عصبية كما يذكر الشاهد لأنه لم يتخيل أبدًا بعد الجهد الكبير الذي بذله وإنقاذه لحياة السادات ومصيره كرئيس لمصر ومساندته في أحلك الظروف وفي أصعب المواقف ، وكانت الدولة كلها ضده في هذه اللحظات ، وانتصر السادات ، عزّ على الليثي بعد هذا الجهد.. أن يقبل السادات استقالته.. ويقول الشاهد: من قراءاتي للتاريخ أن الذي يقوم بثورة لابد لقائد الثورة أن يبعد كل من كان معه وآزره.. وهذا ما أطلقت عليه الثورة الفرنسية «الثورة تقتل أبناءها» ، وكان لابد للسادات أن يبعد الليثي ناصف بعد نجاح السادات في اعتقال القيادات الناصرية في ١٥ مايو ١٩٧١ واستمراره رئيسًا لمصر!!

والثانية ١٨ مطلوب لهم أشغال شاقة، والثالثة ٦٣ مطلوب سجنهم لمدة تصل إلى خمسة عشر عامًا.. وفي اليوم التالي ٢٢ أغسطس وبعد أكثر من ثلاثة أشهر من السجن صدر قرار بالإفراج عن ٣٨ شخصًا من الذين سبق اتهامهم ، ولم يتمكن الادعاء من توجيه اتهام إليهم، ومن بينهم خالد محيى الدين ، وكانت إقامته محددة بمنزله.. وكان النائب العام قد أنهى اعتقال ، وحبس العدد الكبير الذي وصل إلى ألفي مواطن وامتلأت بهم سجون مصر يومي ١٤ ، ١٥ من مايو ١٩٧١ بعد أن قضوا مدة تتراوح بين عشرة أيام وشهر لعدم وجود أدلة اتهام ضدهم، وكان الهدف من اعتقالهم هو إظهار القوة والإرهاب فقط[١].

-وصدر حكم المحكمة يوم ٦ من ديسمبر ١٩٧١ على جميع المتهمين في جلسة علنية ، وكانت المحاكمات سرية، وكذلك الشهود والدفاع فيما عدا الادعاء.. وقد تراوحت الأحكام ما بين السجن المؤبد لكل من شعراوي جمعة وعبد الرءوف سامي شرف وعلي بليغ صبري وفريد عبد الكريم بسيوني.. وقد كانت المحكمة قد أصدرت حكمها على المتهم شعراوي محمد جمعة بالإعدام، إلا أن السادات خفف الحكم، وكذا تم تخفيف حكم الإعدام على المتهم عبد الرءوف سامي شرف، وكذلك تم تخفيف حكم الإعدام على علي صبري ، وكذلك فريد عبد الكريم بسيوني.. وتم معاقبتهم جميعًا بالأشغال الشاقة المؤبدة.

-وكذلك صدر حكم المحكمة بمعاقبة المتهم محمد عبد المحسن أبو النور بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة، وبمعاقبة كل من المتهمين ضياء الدين داود ومحمد محمد فايق بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات.. وبمعاقبة كل من المتهمين محمد محمد يوسف عروق، وعبد المجيد فريد

(١) عبد الله إمام : الطريق إلى كرسي الرئاسة انقلاب السادات أحداث مايو ١٩٧١ – دار الخيال – الطبعة الأولى مارس ٢٠٠٠ – ص٢٩٢.

محمد رياض بالسجن لمدة سبع سنوات، وبمعاقبة كل من المتهمين منهم : (محمد السيد عبد المنعم – أحمد كامل كامل..) بالسجن ثلاث سنوات.. وتم معاقبة بعض المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبعضهم تم معاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة من وقف التنفيذ ، وتم براءة بعض المتهمين ومنهم: (علي زين العابدين صالح – محمد فتحي– عبد الحميد الشيخ – مفيد محمد محمود شهاب – محمد صبري مبدي .. وآخرين).

-كما أنه في يوم الخميس ٩ من أبريل ١٩٧١ حكمت المحكمة العسكرية بمعاقبة المتهم الفريق أول متقاعد محمد فوزي بالأشغال الشاقة، وذلك نظير التهم المنسوبة إليه.

-وقد علق عبد الله إمام على الاتهامات التي وجهت إلى المتهمين في عديد من الملاحظات نوجزها في الآتي:

-أن تهمة جديدة قد عرفها القضاء لأول مرة هي تهمة إحداث انهيار دستوري بالاستقالات.

-أن التهمة الأساسية كانت مخالفة رئيس الجمهورية، وأنه لم ترد كلمة انقلاب ، وقد برأتهم المحكمة من تهمة الخيانة العظمى.

-إن المتهمين جميعًا قد نسب إليهم التشهير برئيس الجمهورية، لأنه يريد حل الاتحاد الاشتراكي – يريد الانفراد بالسلطة – ويريد الرجوع في خط عبد الناصر وإقالة الناصريين وأنه يتفاهم مع أمريكا، وقد ثبتت صحة هذه الاتهامات جميعها.

-ومن خلال عرض هذه القضية كلها كان يتضح أن الرئيس كان يريد الانفراد بالقرار ، وكانوا هم مصرون على المشاركة.

-إن الهدف من المحاكمة كان الانتقام ، وإلاّ فما معنى محاكمة علي صبري عن تهمة بضائع بدون جمرك وبناء فيلا بواسطة شركة قطاع عام،

وفضلًا عن أن هذه الاتهامات لم تثبت فإنها كانت حول وقائع لا علاقة لها بالقضية، والغريب أن حكم البراءة فيها لم ينشر.

-إن تهمة سرقة خزانة عبد الناصر لم تدخل المحاكمة، لأنه - السادات - يعرف أن الاتهام غير صحيح.

-أن سامي شرف حوكم على استغلال نفوذه بالحصول على حوالي عشرة آلاف جنيه من المصاريف السرية، وفضلًا عن أن هذا الاتهام قديم ولا علاقة له بالقضية، وأنه ثبت عدم صحته، إلا أن مقدمه لابد أنه قد توارى خجلًا عندما عرف ما كان يحدث طوال السنوات التي دافع عنها سامي شرف الأمين على المصروفات السرية بالملايين لم يثبت عليه الحصول على عشرة آلاف جنيه.

-الفريق أول محمد فوزي الذي حاكمته المحاكمة العسكرية لم تحقق معه النيابة العسكرية ولا المدعى الاشتراكي الذي اكتفى باستدعائه لإعلانه بتهمة الخيانة العظمى فقط في ثلاث دقائق[1].

-ولكن يبقى السؤال المحوري وهو : ما رأي الباحثين والكتاب فيما حدث في أحداث مايو ١٩٧١ ؟ وما رأيهم هل هو ثورة أم انقلاب على ثورة يوليو ١٩٥٢؟ أم الأمر صراع على السلطة؟

-يقول محمد حسنين هيكل : «اعتبر أنور السادات أن ١٥ مايو هو تاريخ ثورة جديدة قادها لتصحيح ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وراح يحتفل بهذا اليوم كل عام احتفالات ضخمة جديرة بثورته هو وليس ثورة «عبد الناصر» ، ولم يكن ما حدث في ذلك اليوم ثورة في تقديري ، بل العجيب أن الرئيس «السادات » نفسه ألقى خطابًا رسميًا لام فيه الذين يطلقون على حوادث ذلك اليوم وصف الثورة كان ما حدث في ذلك اليوم

(١) عبد الله إمام : مرجع سابق ذكره ص ٣٥٥، ٣٥٦.

في حقيقة أمره صراعًا على السلطة، ولقد انتهى باختفاء المجموعة التي أطلق عليها «مراكز القوى» من مواقع الحكم ثم وراء قضبان السجن..»[1].

-ويقول الباحث عبد العليم محمد في كتابه «الخطاب الساداتي» ومفسرًا ما حدث: «والواقع أن تفسير السهولة النسبية التي تخلص بها السادات من خصومه ومعاوني عبد الناصر تكمن في اختفاء دور الشخصية الكاريزمية التي كان عبد الناصر يجسدها، فالزعامة الكاريزمية تقسيم علاقة مباشرة بالجمهور دون وساطة، وهو الأمر الذي يفسر من ناحية ضعف التنظيمات السياسية وقلة فاعليتها وكذلك الدور الثانوي لرجال الصف الثاني، فالشخصية الكاريزمية تطغى على دور المؤسسات.. فضلا عن ذلك فإن الجماهير إذا كانت مدينة لعبد الناصر بمكتسباتها الاجتماعية والكرامة خلال الحقبة الناصرية فإنها تدين لمعاونيه إلا بمصادرة مبادرتها وتقييد حرياتها، فمن بينهم من كان وزير للداخلية والأمن والمعلومات.. ويجيء في هذا السياق أن خصوم السادات لم يكونوا متحدين بالقدر الكافي إزاء عديد من القضايا، وهو الأمر الذي سهل للسادات عملية الانقلاب عليهم»[2].

-ويقول غالي شكري (١٩٣٥ - ١٩٩٨م) في كتابه «الثورة المضادة في مصر»، لست أميل إلى تسمية ما حدث منذ ١٤ مايو - آيار ١٩٧١ بأنه «مؤامرة» سواء من جانب أصحاب «الاستقالات الجماعية» أو من جانب السادات نفسه، إن ما جرى ليس أكثر من تكريس للانقلاب الذي وقع سلميًا بوفاة ناصر، وهي الوفاة التي سبقتها وفاة نظامه بثلاث سنوات،

(١) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب - قصة بداية ونهاية عنصر أنور السادات- مركز الأهرام للترجمة والنشر - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م ص ٩٧، ٩٨.

(٢) د. عبد العليم محمد: الخطاب الساداتي تحليل الحقل الأيدولوجي للخطاب الساداتي - كتاب الأهالي رقم ٢٧ - أغسطس ١٩٩٠ ص ١٢٦، ١٢٧.

لقد حلت وفاة الرئيس مشكلة التناقض بين البنية الاقتصادية – الاجتماعية القائمة موضوعيًا والسلطة السياسية التي اهتمت فقط بإعادة بناء القوات المسلحة لخوض حرب نظامية من جديد في مواجهة إسرائيل ولما لم يعترف أصحاب الاستقالات الجماعية بـلواقع الجديد وقعت الأحداث المعروفة والتي هي ليست أكثر من هوامش على دفتر الانقلاب ، ولكنهم على أي حال أتاحوا باستقالاتهم المغرورة فرصة الإسراع بتكريس الانقلاب رسميًا»[1].

ومن خلال هذه الروايات المتناقضة والتفسيرات البحثية وما ارتآه السادات وأصدقاؤه وكتابه ، وما ارتأته الأطراف الأخرى وبعض الكتاب الناصريين نجد أن هناك ثمة ملاحظات هامة نطرحها في الآتي:-

١- أن ما حدث في مايو ١٩٧١ هو في حقيقته صراع على السلطة ونزاع إرادات لم يرق إلى مستوى الانقلاب ، فليس هناك ما يصنع ذلك، وكان لأي الطرفين أن يفوز ما دام يدير هذا الصراع بدهاء ويستطيع أن يقوم بالمناورة .. وهنا كان السادات أقدر بذلك لأنه لم يكن قويًا بقدر هشاشة خصمه والطرف المضاد له وضعف أسلوبه وانكشاف أمره.

٢-إنه من العجيب حقًا أن تكون مجموعة مايو أو معاونو عبد الناصر يمتلكون كل هذه المناصب والمواقع الخطيرة في الدولة من الحربية إلى الإعلام والداخلية والاتحاد الاشتراكي والتنظيمات الطليعية ، وبرغم من ذلك لم تنجح هذه المجموعة أن تفعل شيئًا سوى تقديم «الاستقالات» والتي كانت منحة أعطيت للسادات وفرصة اهتبلها بذكاء شديد مع معونة قائد الحرس الجمهوري الليثي ناصف (١٩٢٢-١٩٧٣) واستشارة هيكل وتحييد القوات المسلحة وعدم تدخلها في شأن الصراع السياسي الداخلي.

(١) د. غالي شكري : الثورة المضادة في مصر – الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٥٣.

٣-إن نجاح السادات (١٩١٨-١٩٨١م) في إقصاء مجموعة مايو ومحاكمتهم بهذه السهولة جعله يتجه ناحية الضد من توجه المجموعة وهو نهج عبد الناصر، حيث وجد أن الضدية هنا تخلصه من بقايا «مراكز القوى» وتجعله يحكم سيطرته على الأوضاع في مصر ويفرض مشروعه الخاص في الحكم.. أي أن هؤلاء أعطوا له فرصة استغلها بتحويل نفسه لأي اتجاه ضد اتجاههم وإن كان ظاهريًا إبان عكس ذلك حفاظًا على عبد الناصر (ولو من ناحية الشكل) .. كما أن مجموعة مايو (مراكز القوى) بفشلها وعدم قدرتها وتناقضها وعدم تماسكها بل وصراعها أعطت للسادات فرصة عمره في تنفيذ مشروعه بعيدًا عن مناوءات معاوني عبد الناصر بعد أن قام بتشويهها وتمزيقها شر ممزق، فخلت له الساحة من المناوئين ، حيث أصبح الطريق ممهدًا لتحقيق مشروعه الخاص وإدارته لشؤون البلاد بعيدًا عن «التوجه الناصري» والذي ظهرت مجموعته بهذا الشكل المهترئ المتكالب على مقاليد الحكم!!!

٢- السادات والصراع مع السوفييت وطرد الخبراء

تحير العالم وكثير من المراقبين السياسيين – وقتئذ – بعد قرار السادات بطرد الخبراء السوفييت في صيف ١٩٧٢ ، وثار جدل صاخب حول قرار «السادات» وأغراضه من ذلك، واختلفت الروايات بشأنه!!

-وسوف نعرض بعض من هذه الروايات ومبرراتها لنعرف حقيقة هذا القرار الساداتي وتجلياته وتداعياته ، ولنبدأ برواية «السادات» ومبرراته في هذا الشأن..

-يذكر السادات في كتابه «البحث عن الذات»: أنه ذهب إلى موسكو في ١ ، ٢ من فبراير ١٩٧٢ ، وسأل السوفييت عن التأخير في إرسال الأسلحة السوفييتية لمصر والتي وعدوه بها ، فتم الرد من برجنيف بأنها الإجراءات الروتينية والمكتبية أي البيروقراطية السوفييتية .. ولكنه لم يقتنع وهددهم باتخاذ قرار في حالة تكرار ذلك.. ثم عاد إلى مصر بعد أن نفد صبره.

-ويقول السادات في كتابه «تمت زيارة نيكسون للاتحاد السوفييتي في مايو ١٩٧٢ ثم صدر أول بيان وفاق بين موسكو وواشنطن يقول بالاسترخاء العسكري في الشرق الأوسط.. وكانت صدمة عنيفة لنا لأننا كما سبق أن قلت خلف إسرائيل عسكريًا بعشرين خطوة، ومعنى الاسترخاء العسكري في هذا الوضع هو التسليم من جانبنا لإسرئيل»[1].

نيكسون وبريجينيف

ويذكر السادات أنه بعد حضور السفير السوفييتي دون عرض بتقديم أسلحة.. قال للسفير : أرفض أسلوب القادة السوفييت في التعامل معنا، أرجو أن تبلغ القادة السوفييت كل ما سأقوله لك كرسالة رسمية.

١-إنني أرفض هذه الرسالة التي أبلغتها لي من القادة السوفييت شكلًا وموضوعًا ولا أقبلها وأرفض هذا الأسلوب في التعامل.

(١) أنور السادات : البحث عن الذات قصة حياتي - المكتب المصري الحديث - ص ٣١١.

٢-إنني أقرر الاستغناء عن جميع الخبراء العسكريين السوفييت (وهم حوالي ١٥,٠٠٠)، وأن يعودوا إلى الاتحاد السوفييتي في فترة أسبوع من اليوم، وسأعلن وزير الحربية غدًا بهذا الأمر.

٣- هناك معدات سوفييتية وهي أربع طائرات اتر ميج ٢٥، وهناك محطة للحرب الالكترونية ويعمل عليها طاقم سوفييتي فإما أن تبيعوها لنا أو تسحبوها إلى الاتحاد السوفييتي.

٤-كل هذا لابد أن يتم في بحر أسبوع.

ولم يصدق السفير السوفييتي، واعتقد أنها عملية ابتزاز Blackmail، في اليوم التالي استدعيت وزير الحربية وأبلغته بقراراتي لينفذها، وفي يوم ١٦ من يوليو سنة ١٩٧٢ كانت جميع قراراتي قد نفذت، ورفضوا أن يبيعوا لنا الطائرات وأجهزة التشويش فسحبوها معهم.. من أسباب هذه القرارات موقف الاتحاد السوفييتي منا طبعًا، ولكن كان هناك سبب آخر مهم وهو أني قد بنيت إستراتيجيتي على أساس أن لا أبدأ المعركة وعلى أرض مصر خبراء سوفييت[1].

-ويستطرد السادات (١٩١٨-١٩٩١) في كتابه شارحًا سوء تحليل الغرب والاتحاد السوفييتي لقراراته والأسباب الحقيقية لاتخاذها قائلًا:

«علل السوفييت والغرب وإسرائيل طرد الخبراء السوفييت، ووصلوا في النهاية إلى قرار خاطئ أفادني كما توقعت في إستراتيجيتي، وهو أنني قد استقر رأيي على أن لا أدخل المعركة.. وقد أسعدني هذا التحليل لأن هذا ما كنت أود أن يتوهموه.. ومن الأسباب الأخرى لطرد الخبراء السوفييت.. أن السوفييت كانوا قد بدأوا يشعرون أن لهم وضعًا ممتازًا في مصر، لدرجة أن السفير السوفييتي بدأ يأخذ لنفسه وضعًا أشبه ما يكون بوضع المندوب

(١) أنور السادات: البحث عن الذات قصة حياتي - المكتب المصري الحديث ص ٣١٢، ٣١٣.

السامي البريطاني أيام الاحتلال .. وقد حدثني مدير العمليات العسكرية وكان الجمسي في ذلك الوقت عن عمليات التشويش والأربع طائرات والمعدات التي يعمل عليها خبراء سوفييت، فقال : إنهم كانوا يرفضون تنفيذ أي أمر إلا بعد أن تأذن لهم موسكو.. وكان من أهم الأسباب لقراراتي هذه أني أردت أن أضع السوفييت في حجمهم الطبيعي كدولة صديقة، لأنهم ظنوا في مرحلة من المراحل أن مصر أصبحت في جيبهم ، وظن العالم أن الاتحاد السوفييتي هو ولي أمرنا ، فأردت أن أقول للسوفييت إن مصر إرادتها تنبع فقط من ذاتها ، وأن أقول للعالم إن أمرنا بيدنا وحدنا، فمن يرغب في الكلام عن مصر يأتي إلينا ويتكلم معنا لا مع الاتحاد السوفييتي»[1].

- وقد ذكر السادات في موضع آخر إلى أي مدى كانت مجموعة مراكز القوى تتلقى المساندة من الاتحاد السوفييتي ، وإنهم على حد قوله يطلبون منه تعيين بعض الشخصيات المعاونة لعبد الناصر في موضع وزير الداخلية أو رئيس للوزراء قائلًا في كتابه البحث عن الذات:

«طلبوا مني في أول الأمر أن أعين وزير الداخلية وهو أحد كبار المتآمرين وعملاء السوفييت رئيسًا للوزراء ، ولكني رفضت .. وكنت قبل ذلك قد قررت تصفية علي صبري عميد العملاء السوفييت في مصر»[2].

-وقد أوضح مراد غالب (١٩٢٢-٢٠٠٧) وزير الخارجية الأسبق (في فترة السادات) عديد من الروايات والتي تكون الخلفية والظلال لإصدار السادات قرار طرد الخبراء السوفييت من مصر قائلًا:

(١) أنور السادات : البحث عن الذات ص ٣١٣.

(٢) أنور السادات : مرجع سابق ذكره ص ٣٠٣.

«في عام ١٩٧٢ عينت وزير للخارجية في حكومة الدكتور عزيز صدقي.. وكانت شكوى الرئيس السادات من السوفييت تزداد وأخذ يكيل لهم الاتهامات ويتهمهم بالتواطؤ وعدم تلبية طلباتنا من الأسلحة، وذهبت لمقابلته في استراحة القناطر وشرحت له رأي بكل صراحة وأزعجته كثيرًا صراحتي.. قلت له: إن السوفييت لابد أن يتشككوا في اتجاهك، فجميع مؤسسات الدولة الحاكمة والمؤثرة في أيدي قيادات معروفة بعدم حماسها للعلاقات مع السوفييت، ولا أقول بعدائها من أمن إلى وزارة الداخلية إلى مجلس الشعب إلى الصحافة إلى الجيش وعلى رأسه الفريق محمد صادق الذي يكن كرهًا واضحًا إلى الاتحاد السوفييتي.. إلخ دون ذكر أسماء، فرد عليّ وهو يكتم غيظه، وقال: لا.. أنت لا تدري شيئًا! فقد كانت هناك اتصالات وتآمر بين السفير السوفييتي والأجهزة السوفييتية في مصر وبين «الولاد» اللي أنا قبضت عليهم يوم ١٥ من مايو ووضعتهم في السجن، ولولا هذا لكنت رأيت في مصر انقلابًا سوفيتيًا»[١].

-ويذكر مراد غالب (١٩٢٢-٢٠٠٧) بدايات الوجود العسكري السوفييتي والذي كان له تأثير في إصدار السادات قرار طرد الخبراء السوفييت في كتابه «مع عبد الناصر والسادات» قائلًا:

«وبعد هزيمة ١٩٦٧ جاء المارشال زخاروف رئيس أركان حرب القوات المسلحة السوفييتية ومعه الكثير من الخبراء وكنا في حاجة لهم فعلًا كما أرسلوا العديد من الطائرات والدبابات والمصفحات.. إلخ.. أما قواتنا المسلحة فكانت تأمل في أن يكون التسليح الجديد أحدث وأكثر فاعلية من الأسلحة التي حاربوا بها في ١٩٦٧، ولكن السوفييت أصروا على أن نبدأ

(١) مراد غالب: مع عبد الناصر والسادات - سنوات الانتصار وأيام المحن - مركز الأهرام للترجمة والنشر - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م ص ١٧٨، ١٧٩.

من أولى درجات التسليح واستيعاب الأسلحة استيعابًا تامًا قبل الانتقال للمرحلة التالية، ورأت قواتنا المسلحة أن ما في أيديها هو نفس الأسلحة القديمة التي حاربت بها في ١٩٦٧.. كذلك فرض علينا السوفييت النظام المعمول به في القوات المسلحة السوفييتية وهو إلغاء استقلالية سلاح الطيران والسلاح البحري والدفاع الجوي، وإخضاعها جميعًا لرئاسة أركان حرب القوات المسلحة.. حقيقة كان هناك قائد لكل سلاح من هذه الأسلحة على حدة، ولكنه يخضع في النهاية لأوامر من رئاسة القوات المسلحة فهي التي في يدها توجيه القوات إلى الأهداف التي تحددها هذه الرياسة، وقد أدى ذلك إلى الاحتكاك وعدم رضا من قواد الأسلحة القدامى واستقال اللواء مدكور أبو العز قائد القوات الجوية نتيجة لضغط السوفييت لإعادة تنظيم قواتنا المسلحة بأسلحتها المختلفة على النظام السوفييتي.. وعين الاتحاد السوفييتي الجنرال «لاشنكو» كبيرًا للخبراء السوفييت، وكان رجلًا عسكريًا على مستوى عال من الخبرة والعلم العسكري، وسرعان ما اكتسب احترام الجميع وأشاد به الفريق عبد المنعم رياض الذي ذكر له أنه استفاد من خبرته وشجاعته كذلك كان معه مجموعة من ممتازة من الخبراء العسكريين، وبدأ تدريب جاد لقواتنا المسلحة[1].

-ويبين «غالب» أن الهدف من استقدام الخبراء السوفييت في هذه «الفترة» كان في المقام الأول «هدفًا عسكريًا»، وكان الموقف يستدعى أن تقف قواتنا العسكرية على قدميها وتواجه «تحرشات» العدو الإسرائيلي ومحاولات لكسب أرض جديدة خصوصًا في المناطق المؤيدة لبور توفيق مثل رأس العش، كما كانت مهمتها الأساسية منع الإسرائيليين من القيام بغارات فجائية عبر قناة السويس رغم وقف إطلاق النيران.

(١) مراد غالب: مرجع سابق ذكره ص ١٨٠، ١٨١.

-وقد استمر التدريب الجاد لقواتنا المسلحة ، ولم يقابله تطور في نوعية السلاح الذي يمدنا به الاتحاد السوفييتي.. وكان هناك تباين في مواقف مصر والاتحاد السوفييتي بالنسبة لأهداف التسليح وكذلك بالنسبة للمعركة التي يجرى الإعداد لها.. وقد سار تسليح الاتحاد السوفييتي لمصر بشكل روتيني إلى أن جاءت زيارة الرئيس جمال عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠) لموسكو في يناير ١٩٧٠ ، وحدث تغيير أساسي في نوعية السلاح السوفييتي في شؤون الدفاع الجوي الجديد في سلاح الطيران ، وكان داخل الوجود المصري وإن ظلت الغارات الإسرائيلية (الصهيونية) مستمرة على ضفاف قناة السويس وتصاعد القذف خصوصًا في المنطقة بين القنطرة وبورسعيد التي ركزت القوات الإسرائيلية غاراتها عليها وحولتها إلى أرض تشبه القمر من كثرة الحفر[١].

-ولكن سلاح الرد الذي يطول إسرائيل ظل بعيدًا عن متناول أيدينا - كما يذكر غالب - وكان الرئيس جمال عبد الناصر يأمل أن يزودنا الاتحاد السوفييتي به حتى وهو في فترة العلاج في «سخالطوبا» كذلك كان يأمل في أن يتوالى تزويده السوفييت به لنا بالأسلحة على مستوى الأسلحة التي وصلتنا بعد الزيارة السرية ، ولكن السوفييت كانوا يرون ضرورة تغاضي الولايات المتحدة عن وجود أطقم عسكرية سوفييتية تدير شبكة الصواريخ في مصر إذ كانت أول مرة يرسل السوفييت قوات لهم خارج المعسكر الاشتراكي بل وقالوا لنا: إنها المرة الأولى التي يرسلون فيها هذا النوع من الأسلحة خارج الاتحاد السوفييتي، ولكنهم مع ذلك أرسلوا لنا الكثير من المعدات الإلكترونية مثل معدات التشويش والاستطلاع عن بعد.. إلخ[٢].

---

(١) مراد غالب : مع عبد الناصر والسادات - سنوات الانتصار وأيام المحن - مركز الأهرام للترجمة والنشر - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م ص ١٧٨، ١٧٩.

(٢) مراد غالب : مرجع سابق ذكره ص ١٨٣.

- ويوضح «غالب» ما حدث من الخبراء السوفييت بعد موت عبد الناصر (في ٢٨ من سبتمبر ١٩٧٠) وتعاملهم مع العسكريين المصريين، وكيف كان ذلك من دوافع اتخاذ القرار الساداتي بطردهم من مصر قائلًا:

«وبعد وفاة الرئيس عبد الناصر وخلافة الرئيس السادات ظهر بعد ١٥ مايو ١٩٧١ الخلافات المعروفة حول تزويدنا بالسلاح وتفاقمت مشكلة الخبراء السوفييت، وللحق كان الخبراء السوفييت قد تحولوا إلى ما يشبه القوميساريين السياسيين في الجيش السوفييتي، فكانت نصائحهم وكلامهم يدور حول التفكير في المعركة، وأن القوات المسلحة المصرية ليست مستعدة لها، ولابد من إبعاد فكرة أن المعركة أصبحت قريبة، بل وذهب بعضهم وكانوا قلة قليلة إلى معايرة ضباطنا المصريين بالادعاء أنهم لم يحاربوا في تاريخهم الحديث، وكانوا دائمًا تحت قيادة الضباط الأتراك والشراكسة منذ أيام محمد علي وقبل ذلك كان المماليك يحاربون نيابة عنهم، وعمومًا كانوا يقومون بعملية إشاعة الشك في مقدرة قواتنا المسلحة على الحرب، وكان هذا متماشيًا مع سياسة موسكو التي تحدثنا عنها من قبل وللأسباب التي ذكرناها عن الأساس الذي يقوم عليه الموقف السوفييتي .. وبمعنى آخر أصبح موقف الخبراء ومهمتهم سياسية أكثر منها عسكرية، وأخذ التوتر يزداد بين الخبراء السوفييت وضباط القوات المسلحة، وكان يقود الحملة ضد الخبراء ويشجعها ويزيد من اشتعالها الفريق محمد صادق وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة وأخذ يهاجم الاتحاد السوفييتي وينتقد سياساته .. وفي نفس الوقت اشتدت الحملة ضد السوفييت بين المستشارين المحيطين بالرئيس السادات، كما أعربت أوساط كثيرة من بعض الوزراء السابقين والسياسيين عن قلقها من الوجود العسكري السوفييتي وخوفها من حدوث انقلاب شيوعي يقوده ويحركه الخبراء العسكريون.. وكان للسوفييت مطارات في داخل مصر لحماية بعض

المناطق الحيوية، كذلك كانت لهم قاعدة عسكرية جوية وبحرية في منطقة مرسى مطروح لمراقبة الأسطول السادس (الأمريكي) ورصد تحركاته، وكانت لديهم طائرة تشبه الأواكس لعمليات المتابعة والاستطلاع، ومما أثار حفيظة ضباطنا أن هذه القواعد كان غير مسموح لهم بدخولها ومحظورة عليهم، وفسر السوفييت ذلك بأن بها معدات سريعة للغاية ويريدون أن يحافظوا عليها»[1].

- غير أن الوزير الأسبق مراد غالب (١٩٢٢-٢٠٠٧م) لم ينس الدور السوفييتي في إمداد مصر ومساندتها في عديد من الاتجاهات المهمة والقطاعات الإستراتيجية، بل يقدر هذا الدور ويثمنه ويثنى عليه قائلًا:

«وهنا لابد أن أشيد بالمساعدات التي قدمها الاتحاد السوفييتي لنا، فقد سلحنا في أربعة حروب، وعلى رأسها حرب أكتوبر ١٩٧٣ (رمضان ١٣٩٣هـ) التي انتصرنا فيها بأسلحة سوفييتية أساسًا كما قدم القروض التي تقدر قيمتها بـ٢٥ مليار دولار على الأقل، فساعدنا في بناء السد العالي وخطوط الكهرباء من أسوان للإسكندرية، وإقامة عشرات المصانع وفي مقدمتها مصنع الحديد والصلب في حلوان والترسانة البحرية في الإسكندرية، ومصانع الكيمياويات في أبو زعبل واستصلاح ٢٥٠ ألف فدان شمال غرب الدلتا بمحطات عملاقة لرفع المياه وقنواتها ومصنع الألمونيوم بنجع حمادي ومشروع الفوسفات في الصحراء الغربية ومصنع كوك في حلوان، هذا علاوة على العلاقات التجارية وآلاف المبعوثين خلال هذه الفترة، وهم الآن في أرقى المراكز الصناعية وكنا نسدد هذه القروض من إنتاجنا وبفائدة ٢,٥٪»[2].

(١) مراد غالب: مرجع سابق ذكره ص ١٨٣، ١٨٤.

(٢) مراد غالب: مرجع سابق ذكره ص ١٧٢.

-وقد قدم اللواء طه المجدوب شهادته عن الاتحاد السوفييتي في كتابه المهم «هزيمة يونيو حقائق وأسرار من النكسة حتى حرب الاستنزاف» قائلًا: «أما عن الاتحاد السوفييتي فليس ثمة شك في أنه فعل الكثير – في مرحلة ما بعد يونيو ١٩٦٧ – من أجل إمداد مصر بالأسلحة والمعدات والطائرات فيظل الظروف الحرجة التي واجهتها مصر في ذلك الوقت.. وما انتهت إليه هذه الجهود بإنشاء نظام كامل للدفاع الجوي عن سماء مصر.. ساهمت فيه قوات سوفييتية في مرحلة من مراحله.. ورغم هذه الجهود فهناك سمة بارزة اتسمت بها سياسة السوفييت تجاه تسليح مصر، فقد كان حريصًا طوال هذه السنوات وبعدها على وضع قيود محددة تخضع لها نوعيات الأسلحة والمعدات والطائرات التي يزود بها مصر ، وطبقًا لهذه القيود لم يقدم القدر والنوع الذي يراه كحد أدنى لازمًا لها لكي تؤمن قدرتها في الدفاع عن نفسها فحسب ، ولقد أدركت القيادة المصرية أن الاتحاد السوفييتي ليس على استعداد لفرض حل عسكري على إسرائيل تجبرها فيه مصر على الانسحاب بالقوة من الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ أو حتى تحت التهديد باستخدام القوة»[(١)].

ومن خلال الشهادات التي قدمت والتي تتقاطع في كثير من الأمور ومن خلال ما طرحه السادات عن أسباب اتخاذ قراره يمكننا أن نضع الملاحظات التالية:

١-أن السادات كان يحمّل الاتحاد السوفييتي مسؤولية معاونة رجال عبد الناصر في أحداث ١٩٧١ ، وقد أقنعه بعض مستشاريه أنه يمكن إحداث انقلاب شيوعي من تواجد الخبراء العسكريين السوفييت داخل مصر ، وقد ساهم في هذا الإحساس «المتنافر» وعممه وجود توتر واضح بين الخبراء السوفييت وبين العسكريين المصريين .. وانضاف إلى ذلك تباطؤ

(١) طه المجدوب : هزيمة يونيو – حقائق وأسرار من النكسة حتى حرب الاستنزاف – دار الهلال ١٩٨٨- ٢٣٤.

السوفييت في إمدادات السلاح وتنويع قدراته مما حدا السادات إلى تحميل الاتحاد السوفييتي كل الموبقات بل وصل الأمر إلى وجود كراهية خاصة للسوفييت من قبل السادات.

٢- كانت قرارات أنور السادات وخاصة قرار طرد الخبراء السوفييت فجائيًا، ويعتمد أسلوب السادات لدائم والذي ينبني على «الفجائية»، والتي تسبب «الصدمة الكهربائية» للناس..!! فقد وجد السادات تصرفات السوفييت مبررًا لاتخاذ هذا القرار وبهذا الشكل الاستفزازي وليس للجندي المصري وقياداته .. وإن كنت أستبعد هذا «التفسير الساداتي» لاتخاذ قرار بهذه الضخامة والتأثير.

٣-إنه لا يمكن إنكار دور السوفييت في حماية سماء مصر في حرب الاستنزاف وفي تدريب القوات المسلحة وفي إنشاء المصانع والمساعدات الاقتصادية وهذا واضح من شهادتي (مراد غالب وزير الخارجية الأسبق وكذا طه المجدوب والذي شارك في حروب ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣ والذي وصل إلى مساعد وزير خارجية) .. رغم ما حدث من تباطؤ في إمداد مصر في أنواع معينة من الأسلحة.

٤-إن كراهية السادات للاتحاد السوفييتي ليس لها ما يبررها بهذا الشكل «الحاد» غير أن البعض يفسر ذلك بأن السادات ما حرص على اتخاذ هذا القرار إلا بعد التأكد من اللقاءات السرية والرسائل بينه وبين الأمريكيين قد وصلت إلى طريق مقبول واتفاق على إقصاء الاتحاد السوفييتي عن قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وهذا ما حدث بالفعل بعد ذلك.

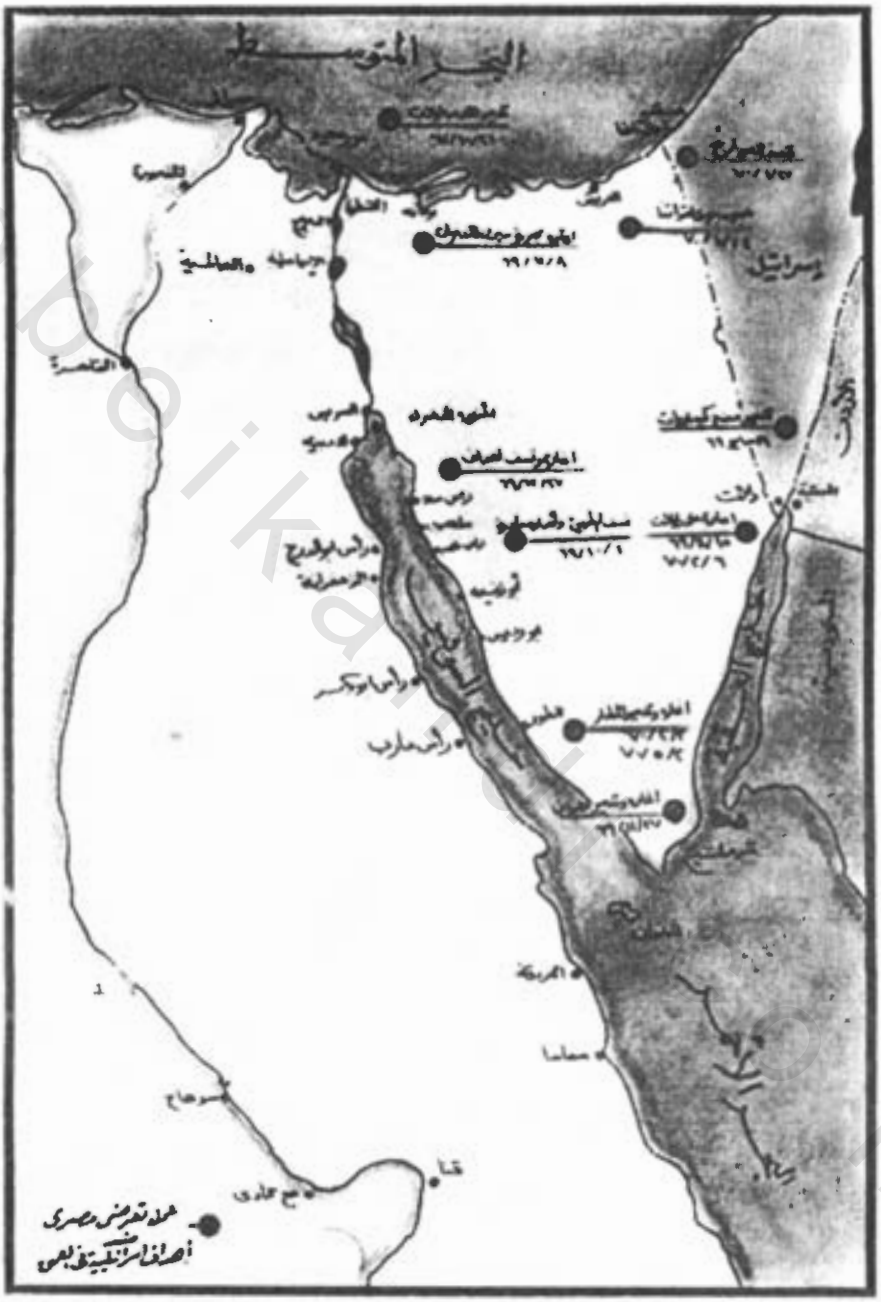

الإغارات المصرية في عمق العدو
خلال حرب الاستنزاف

٣- السادات والانتفاضة الشعبية في مصر

«فهم لتداعيات الأزمة على السادات»

-بداية نستطيع أن نقول أن أحداث ١٨ ، ١٩ من يناير ١٩٧٧ تركت آثارها على اللوحة السياسية في مصر وعلى السادات وأفكاره ..كما تركت جدلًا كبيرًا بشأن تداعيات وتأثيرات الحدث على السياسية «الساداتية» وعمق هذا التأثير ومداه.

-وقبل أن نستعرض آراء المراقين السياسيين والكتاب حول الحدث وأخطاره نحاول أن نوضح الحدث وأسباب تفاقمه.

-تسربت بعض الأخبار من كواليس بعض الدوائر السياسية عن محاولات رفع الدعم عن بعض السلع الضرورية في مصر (بين هذه السلع الخبز والسكر والوقود وبعض أنواع الأقمشة الشعبية) وتوحيد سعر الصرف (وهو في الحقيقة تخفيض سعر الجنيه المصري)، وذلك بناء على اقتراحات أو بالأخرى طلبات «بوب ديكي» ممثل صندوق النقد الدولي بالقاهرة.. وبتسريب هذه الأخبار عن اتجاه الحكومة وعزمها بتنفيذ هذه الطلبات دون مراعاة للحالة الاقتصادية « الصعبة» لملايين المصريين العاديين.. ثارت في مجلس الشعب زوبعة من الاحتجاج قادها بعض النواب المستقلين في «مجلس الشعب» ولكن الضغوط كانت أكثر على مجلس الوزراء.. فتمت الموافقة على إلغاء الدعم.. وصدرت الصحف يوم ١٧ من يناير ١٩٧٧ تحمل في صفحاتها الأولى قوائم بخمس وعشرين سلعة ضرورية قفزت أسعارها إلى أعلى مرة واحدة، وكان رئيس الوزراء في

ذلك الوقت ممدوح سالم (١٩١٨-١٩٨٨) وهو في الأصل ضابط شرطة سابق ومحافظ الإسكندرية ووزير داخلية سابق، وكان بحكم خبرته الطويلة والممتدة في مسائل الأمن قد أعطته حسًا أمنيًا مما دفعه إلى اتخاذ بعض الاحتياطات والتي وجدها ضرورية لتعزيز قوى الأمن في العاصمة «القاهرة» خصوصًا من قوات الأمن المركزي»[١].

ويذكر محمد حسنين هيكل ما حدث في ١٨ يناير من أحداث قائلًا:

«فقد شهد الصباح الباكر من يوم ١٨ من يناير انفجارًا شعبيًا هائلًا بدأ أولًا في الإسكندرية – وبعد قليل – ودون تنسيق انفجر في القاهرة، اندفعت إلى الشوارع في كل مكان كتل بشرية من عشرات ألوف من الرجال والنساء في مظاهرات ساخطة صاخبة تعلن معارضتها القوية لقرارات انقضت على رؤوسهم مفاجئة كالصاعقة، وكان من شأنها أن تجعل الحياة مستحيلة بالنسبة لهم ولأسرهم.. ولم يكد النهار ينتصف حتى كانت المظاهرات تجتاح مصر من أقصاها إلى أقصاها – من الإسكندرية وحتى أسوان ، كان السادات في تلك اللحظة في أسوان – مقره الشتوي المفضل – وكان يرتب هناك لاستقبال الرئيس اليوجسلافي «جوزيب بروز تيتو» ، ومن الغريب أن «السادات» لم يعرف بما كان يجرى بمصر ولم يسمع به إلا الساعة الرابعة بعد الظهر»[٢]..

– ويصف الكاتب الصحفي أحمد بهاء الدين (١٩٢٧-١٩٩٦) ما وقع من أحداث قائلًا: «وعرفت أن المظاهرات اندلعت بطول القطر كله من الإسكندرية إلى القاهرة ، حيث كان الرئيس هناك بعد أن ودع الرئيس تيتو وبقى ينتظر وصول جلالة الملك حسين ، وأنه رأى من

(١) محمد حسنين هيكل : خريف الغضب – قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات – مركز الأهرام للترجمة والنشر – الطبعة الأولى ١٤٨هـ - ١٩٨٨م.

(٢) محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ص ١٨٦ ، ١٨٧.

استراحته على الضفة الأخرى من النيل أسوان كلها وكأنها تحترق، فقد أشعل الناس النيران في أقواس النصر التي كانت تغطي كورنيش النيل وجاءوا بمكبرات الصوت يهتفون بها أقذع العبارات.. وعلمت أن الموقف في القطر بوجه عام كان خطيرًا حيث عجزت الشرطة عن مواجهته، كذلك لم تكف أجهزة إطفاء الحرائق، وبالتالي انسحبت الدولة واقعيًا من الشارع المصري، كما هوجمت أقسام الشرطة في القاهرة والأقاليم بأعداد أكبر من قدراتها، وأحرقت بيوت بعض المحافظين، وقالت القاهرة لكل إقليم: اعتمدوا على أنفسكم ليس لدينا جندي شرطة ولا عربة إطفاء نسعفكم بها! وسمعت أن السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء اتصل بالمشير محمد عبد الغني الجمسي نائب رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة وطلب إليه إنزال الجيش وقال المشير الجمسي للسيد ممدوح سالم: صنعتي هنا أنني قائد للقوات المسلحة، ولابد أن أتلقى الأمر بذلك من القائد الأعلى وهو رئيس الجمهورية.. واستقر الرأي على أن يصدر الرئيس بيانًا فوريًا في الإذاعة بسحب قرارات رفع الأسعار التي أشعلت الانتفاضة لأن الناس في حالة هياج وتوتر شديدين، وأنه بعد ذلك يمكن إنزال قوات الجيش بدون ذخيرة لاسترداد هيبة الدولة وتهدئة الجماهير ونصحها بالانصراف في سلام وهذا ما حدث»[1].

ويستطرد بهاء الدين في رؤيته للأحداث قائلًا:

«وكان السادات يلقى مسؤولية الأحداث على الشيوعيين، وهو في الواقع يقصد الماركسيين واليساريين والناصريين والأفندية المتحذلقين والأراذل من غير «سكان القرية» الذين بدأ تغزله بهم يتزايد حتى تمنى يومًا – في أحد خطاباته – أن تصبح القاهرة «قرية كبيرة»، وقد تولت بعد ذلك بالفعل على هذا النحو الرهيب الذي نراه الآن!»[2]..

(١) أحمد بهاء الدين: محاوراتي مع السادات – دار الهلال ص ١٢٦.

(٢) أحمد بهاء الدين: مرجع سابق ذكره ص ١٣٤.

-وقد تركت مظاهرات الخبز The Food Riots أو الانتفاضة الشعبية أثرها على شعبية السادات ، والتي آثر أن يسميها على خلاف ما ظهر في أدبيات السياسة والإذاعة العالمية بأنها «انتفاضة حرامية» . كما كان لها تأثيرها على شخصه، فلم يعد يطيق البقاء في «القاهرة» كثيرًا، ويكثر من تنقلاته بين استراحاته.

-ويذكر الباحث العربي «عدنان حسين» في كتابه «العامل القومي في السياسة المصرية » تأكيدًا لحالة آثار المظاهرات على السادات قائلًا:

«ولما أخذت المعارضة الشعبية تطرح مواقفها السياسية والاجتماعية المنتقدة للنظام خاصة ١٨ ، ١٩ يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ حيث قامت تظاهرات شعبية كبيرة في الإسكندرية ثم القاهرة بعد ارتفاع أسعار السلع الضرورية وتقييد حرية عمل النقابات والهيئات الشعبية أعلن السادات الأحكام العرفية وتكليف الجيش ضبط الأمن والسيطرة على الموقف بعد أن ذهب ضحية أحداث هذين اليومين ٧٩ شخصًا وأصيب ٨٠٠ آخرون بجروح ، واتهم السادات الناصريين واليساريين بالوقوف وراء الأحداث وأجرى تعديلا وزاريًا في حكومته، ولما عارض عضو مجلس الشعب كمال الدين حسين (١٩٢١-١٩٩٩) عضو تنظيم ضباط الأحرار ونائب عبد الناصر عام ١٩٦٤ سياسة السادات تجاه ما يجرى من أحداث أسقطت عضويته من مجلس الشعب ، ثم ازدادت حملة طمس المعالم الناصرية بالشكل والمضمون داخل النظام السياسي والمجتمع وبلغت ذروتها بعد كامب ديفيد»[(١)].

-ويذكر «خالد محيى الدين» في كتابه «مستقبل الديمقراطية في مصر» بشأن أحداث يناير ودور مباحث أمن الدولة بعد المظاهرات الصاخبة قائلًا:

---

(١) عدنان حسين : العامل القومي في السياسة المصرية – دار الوحدة للطباعة والنشر – بيروت / لبنان – طباعة عام ١٩٨٧ ص ١٤٥ ، ١٤٦.

«وفي يناير ١٩٧٧ شنت أجهزة مباحث أمن الدولة بعد مظاهرات ١٨ ، ١٩ من يناير أكبر حملة بوليسية ضد القوى السياسية المختلفة شملت ٤١٩ مواطنًا أفرج عنهم القضاء جميعًا ، وقدم ١٧٦ متهمًا للمحاكمة في قضية التحريض على مظاهرات يناير ١٩٧٧ والتنظيمات السرية، حكمت المحكمة ببراءتهم جميعًا من التهم»[١].

-وكما كان اتفاق الباحثين والمهتمين بالشأن العام والكتاب في إظهار خلفية أحداث ١٨ ، ١٩ من يناير ١٩٧٧ الدامية وأسبابها ونتائجها البوليسية وتأثيرات الأحداث على الشخصيات النافذة في الحكم، فهناك اتفاق في تأثيرات وتداعيات هذه الأحداث على توجهات السادات السياسية وميوله إلى اتخاذ قرار التوجه إلى زيارة القدس عام ١٩٧٧.. وفي الأوراق التالية سوف نستعرض آراء الباحثين والسياسيين في هذا الشأن:

-فمن هؤلاء الباحثين د. عبد العليم محمد في كتابه «الخطاب الساداتي» يقول فيه توضيحًا لرؤيته:

«كانت مظاهرات ١٨ ، ١٩ من يناير عام ١٩٧٧ تهديدًا لشرعية السادات واختبارًا حقيقيًا لها ، فقد مثلت ظاهرة فريدة في تاريخ مصر المعاصر ، وأعلنت فشل سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وكشفت الستار عن حقيقة «حلم» الانفتاح.. وفي مواجهة النتائج الخطيرة التي ترتبت على هذه المظاهرات حاول السادات الالتفاف حولها بطريقة تكاد تكون مألوفة، ومن إجراء الاستفتاء تحت غطاء أيدلوجي «الأمان للوطن والمواطن» وبنتائج تصل إلى ٤٢ , ٩٩٪ ، وقد منح الاستفتاء من جديد غطاءًا شرعيًا وقانونيًا للعهد الساداتي على الأقل في مواجهة الخارج والرأي العام الدولي، ورغم ذلك كان المأزق الذي سببته هذه المظاهرات لا يزال عميقًا ويصعب

(١) خالد محيى الدين : مستقبل الديمقراطية في مصر – كتاب الأهالي ص ٥٣ – ٥٤.

القفز فوقه بين عشية وضحاها، ولا تزال ذاكرته تدق على السادات ومعاونيه ومن خلفهما الحلف الطبقي المستفيد منه»[1].

-وسأل «عبد العليم محمد» السؤال البديهي وهو: هل قادت هذه المظاهرات السادات إلى القدس أم أن السعي وراء الصلح المنفرد هو الذي قاد إلى الانفجار الشعبي؟ ذلك الصلح الذي سعى إليه السادات (١٩١٨-١٩٨١)، ولم تجف بعد دماء الشهداء من المقاتلين المصريين والسوريين والفلسطينيين، أي عقب حرب أكتوبر مباشرة ومباحثات الكيلو «١٠١» الشهيرة.

-والإجابة في الواقع - كما يذكر محمد - لا يمكن حصرها في أي من شقي الإجابة، أي أن المظاهرات التي قادت إلى القدس أو السعي للصلح المنفرد هو الذي حفز الانفجار، ولكن كليهما معًا.. فالعمليتان تزامتا بطريقة تسمح للأولى بالالتقاء مع الثانية، فحقائق الاقتصاد وحقائق السياسية تفاعلتا معًا بشكل جدلي، فالسعي للانفتاح الاقتصادي واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية وإهمال القطاع العام ونمو البرجوازية التقليدية كان يصب في اتجاه تعميق مسعى الصلح المنفرد وشل إمكانية تعزيز موقف المحارب العربي وبناء اقتصاد يستطيع الصمود إزاء الصراع مع العدو الصهيوني، فحدث أن ترافقت الوقائع الاقتصادية مع الوقائع السياسية بشكل لا يسمح بالانفصال[2].

-ويذكر أحمد بهاء الدين (١٩٢٧-١٩٩٦) جوانب أخرى مؤكدة للباحث عبد العليم محمد ومضيفة له بخصوص أثر المظاهرات الشعبية على اتجاهات السادات السياسية قائلًا:

(١) د. عبد العليم محمد: الخطاب الساداتي تحليل الحقل الأيديولوجي للخطاب الساداتي - كتاب الأهالي رقم ٢٧ أغسطس ١٩٩٠ ص٢٤٤.

(٢) د. عبد العليم محمد: مرجع سابق ذكره ص ٢٤٤ -، ٢٤٥.

«إلى آخر يوم رأيت فيه السادات كان لا يزعجه ويثير أعصابه ذكر أي شيء كذكر مظاهرات الخبز التي كان يشعر وكأن شعبيته التي تبدى بها على العالم بعد حرب أكتوبر قد مسحتها هذه المظاهرات وكأنها نوع من سحب الثقة الشعبية منه أمام هذا العالم، وفي تقديري إن هذه المظاهرات قد تركت أكبر الأثر في حياة السادات ابتداء من انتهاجه سياسة القمع بشدة إلى قراره بالذهاب إلى القدس والحصول على أي صلح بأي ثمن إلى وضعه (٩٩٪ من أوراق اللعب في يد أمريكا) كما كان يقول بعد ذلك في عبارته الشهيرة وأخيرًا في انحيازه في الداخل كليًا ونهائيًا ضد الفئات الشعبية، بل لقد أصبح من يومها يكره مدينة القاهرة مدينة الذين كان يصفهم بـ «الأفنديات» و«الأراذل» قاصدين بذلك المدينة التي تعج بالمثقفين والطلبة والعمال والمواطنين وكل المتحذلقين وطوال الألسنة! فصار يقضي حياته متنقلًا بين الاستراحات المختلفة خارج القاهرة حتى بيته في الجيزة لم يعد يتردد عليه إلا قليلًا»[1].

-ويحلل محمد حسنين هيكل أثر مظاهرات يناير ١٩٧٧ على توجهات السادات وشرعية حكمه ومؤكدًا على ما طرحه بهاء الدين وعبد العليم قائلًا:

«عندما يجد نظام من النظم الحاكمة في العالم الثالث نفسه أمام أزمة مع جماهيره لا تكفيه لمواجهتها وسائله السياسية العادية، ولا تكفيه وسائل القمع المعنوي الذي يمكن أن تضعه وسائل إعلامه (صحف - إذاعة - تليفزيون)، ثم يجد نفسه مضطرًا إلى فرض الأحكام العرفية وحظر التجول واستدعاء القوات المسلحة لكي تمسك بزمام الأمور - فمعنى ذلك أن شرعية هذا النظام تكون قد أصيبت بكسر أو بشرخ كبير على

(١) أحمد بهاء الدين: محاوراتي مع السادات - دار الهلال - ص ١٣٣.

الأقل! وكان ذلك بالضبط ما وجهه نظام السادات في أعقاب حوادث ١٨ ، ١٩ من يناير ١٩٧٧»[١].

-ويستطرد-هيكل - مؤكدًا العلاقة بين المظاهرات الشعبية ورحلة السادات إلى القدس قائلًا في هذا الشأن: »ومرة أخرى - كما هي عادته - كان رد فعله الهرب.. وفي هذه المرة لم يكن هربه إلى الوهم، ولكنه على أي حال هربًا للمجهول، وعلى وجه اليقين ، فقد كان هناك في تفكير السادات ربط مباشر ما بين مظاهرات يناير ١٩٧٧ وما بين الرحلة الشهيرة إلى القدس في نوفمبر من نفس السنة»[٢].

-ومن ثمّ.. يتفق الباحثون والكتاب والمهتمون بالشأن العام بأن المظاهرات الشعبية في ١٨ ، ١٩ من يناير ١٩٧٧ قد أكلت من شرعية السادات والتي تم تدشينها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ (رمضان ١٣٩٣هـ) وكانت دافعًا لا يستهان به في رحلته إلى القدس والبحث عن صلح منفرد مع إسرائيل وكأنه هروب من تآكل شرعيته الداخلية.

(١) محمد حسنين هيكل : خريف الغضب - ص ١٨٩.

(٢) محمد حسنين هيكل : خريف الغضب - ص١٩١.

٤- السادات.. ومذبحة سبتمبر عام ١٩٨١

أ- جدل عن الأسباب ونتائج سيئة

-اختلفت الرؤى حول قرارات سبتمبر عام ١٩٨١ من عدة نواحي يمكن فهمها من خلال مؤيدي هذه «القرارات» ومعارضيها ومنتقديها.. فالقرارات جد خطيرة وأحدثت ردود فعل أكثر خطورة أثرت على تاريخ مصر في عهد السادات.

-رصد موسى صبري (١٩٢٥-١٩٩٢) كاتب السادات وصديقه في كتابه «السادات الحقيقة والأسطورة» بدايات قرارات سبتمبر والإجراءات التي سبقتها وأخطاء المعارضة التي دفعت لذلك قائلًا:

«بدأت المعارضة توحد صفوفها.. وكأنها أصبحت حزبًا واحدًا: حزب التجمع وحزب العمل وحزب الوفد الجديد، وعلى إطارهم حزب الأحرار، وبدأت تنمو بينهم فكرة الجبهة الواحدة.. هذا الحزب (الأحرار) لم يكن يشكل خطرًا رغم أن مصطفى كامل مراد كان يعلن بين الحين والحين أن المعارضة لها أنياب، وقد خلع عليه السادات لقب زعيم المعارضة.. وصدرت للحزب صحيفة الأحرار، وبدأت هادئة جدًا ثم أخذ مصطفى أمين وجلال الحمامصي يغذيانها بأفكار

الحملات ، أما صحيفة حزب التجمع فقد اعتمدت على إثارة السخط بسبب معاناة الأزمة الاقتصادية ، وتطرفت في النشر، ورأى السادات ألا تصادر إلا بحكم قضائي.. وطبق قانون المطبوعات.. ثم قررت صحيفة حزب التجمع التوقف عن الصدور.. وأصدرت نشرتها تملؤها بالأخبار الكاذبة.. أما حزب الوفد الجديد فإنه منذ إنشائه تكاتفت معه قوى كثيرة تريد إرجاع الاتصالات بين الوفد الجديد وباقي أحزاب المعارضة إلى أن قرر الحزب حل نفسه.. أما حزب العمل فقد ولد بعقدة نقص وهي أن السادات هو الذي أنشأ هذا الحزب، وطلب من نواب الغالبية الانضمام إليه حتى يتيسر له النصاب القانوني (٢٠ نائبًا أصبحت بعد ذلك ١٠ نواب) ، وبعد أن كان إبراهيم شكري رئيس الحزب مؤيدًا كامب ديفيد.. عدل عن التأييد بحجة أنه كانت له تحفظات.. وبدأت صحيفة الحزب تتحول من الاعتدال إلى المعارضة إلى العنف»[1].

-لم تكن فكرة الجبهة الواحدة تؤثر على النظام.. لأنها مجرد أقليات وليست لها قاعدة جماهيرية.. ولكن بدا الخط- كما يذكر صبري - عندما سلكت هذه الجبهة إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو التحالف مع الاتجاهات الدينية المتطرفة، لأنه ثبت لهم أنهم جماعات منظمة، وأنها تضم الآلاف من الشباب، وأنها أنشأت قواعدها في أحياء المدن الكبرى وفي القرى وأنها قادرة على التجمع والعمل الإيجابي.

الاتجاه الثاني: هو التحالف مع الدول الرافضة في ليبيا وسوريا بالذات.. وذهب خالد محيى الدين إلى دمشق، وسلم جائزة السلام لحافظ الأسد بعد أن ألقى خطابًا امتدح فيه نضال حافظ الأسد من أجل السلام! كما حضر إبراهيم شكري اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني واستمع

(١) موسى صبري : السادات الحقيقة والأسطورة - المكتب المصري الحديث ص ١٣٤ وما بعدها.

صامتًا إلى كل كلمات النيل من رئيس مصر.. في حضور الرئيس السوري[1].

ويستطرد الكاتب الصحفي مُوسى صبري (١٩٢٥-١٩٩٢) تصوراته لأزمة سبتمبر وتفاقمها قائلًا:

«وانضم محمد حسنين هيكل إلى جبهة المعارضة.. رغم أنه كان يعلم بكل هذه الحقائق ويعلم بالتبعية أن السادات كان يعيش حياة بسيطة في مأكله ومشربه.. فقد كان يقتصر على وجبة طعام واحدة من الأكل المسلوق.. ثم اتجهت المعارضة إلى الخطابة في المساجد العامة، وكانت هذه أكبر نذر الخطر.. وكانت المعارضة في الوقت نفسه تتصل بالبابا شنودة مظهره تأييدها لما يدعو إليه.. أي أن المعارضة اتصلت بطرفي السلك الكهربائي.. وكانت الخطب في المساجد مقصورة من قبل – على عدد من رجال الدين منهم الشيخ كشك في القاهرة والشيخ المحلاوي ومعهم الأستاذ محمد عيد في الإسكندرية، وكانت هذه الخطب تتناول حياة السادات الخاصة، وتتهمه بالظلم والبذخ والخروج على الإسلام.. كما كانت تتناول السيدة جيهان السادات بالتجريح.. في هذا الجو الملتهب كانت مفاوضات الحكم الذاتي تتعثر، وتعرض الرئيس السادات لأكثر من تصرف دنيء من بيجين رئيس وزراء إسرائيل.. وضع بيجن عشرات العقبات أمام مفاوضات الحكم الذاتي.. وجاءت الانتخابات الأمريكية، وانشغل كارتر بالدعاية الانتخابية.. ولم يستطع أن يتحرك للضغط على إسرائيل رغم إعلانه أن المستوطنات غير شرعية.. ووقعت أحداث عديدة في أكثر من مكان فيها اعتداءات متبادلة بين المسلمين والأقباط.. ثم وضح تمامًا للجهات المسؤولة أن عوامل الفتنة الطائفية قد وصلت إلى أقصى غاياتها»[2].

(١) موسى صبري: السادات والحقيقة والأسطورة ص ١٣٧.

(٢) موسى صبري: مرجع سابق ذكره ص ١٤٠.

-ويذكر صبري أنه قد صدر قرارات التحفظ والتي عرفت بقرارات سبتمبر وأنه أيدها لأنها البديل لإصدار أحكام عرفية من السادات، ولأنه كان يعيش في قلب معركة الفتنة الطائفية، وأدرك مدى خطورتها، ومن العبث أن يزعم المعارضون للسادات أنه لم يكن هناك فتنة طائفية ، أو أن السادات هو الذي خلق الفتنة الطائفية.. ومن ثمّ .. لم يكن السادات متجنيًا في قرارات سبتمبر ، ولكن التزيد في أسماء تقرر التحفظ عليهم هو الذي يؤخذ على قرارات سبتمبر، فلم يكن هناك مبرر على الإطلاق لاعتقال عبد العزيز الشوربجي (١٩١١- ١٩٨٢) نقيب المحامين الأسبق، وكذلك اعتقال عبد العظيم أبو العطا (١٩٢٥-١٩٨١) ، وقد كان مريضًا، كما أن اعتقال عبد الفتاح حسن النائب السابق والوزير الوفدي الأسبق مدعاة لاستنكار الكثيرين.. كما أن هناك عددًا من الصحفيين غير المؤثرين الذي جعل منهم التحفظ أبطالًا يتحدثون بعد الإفراج عنهم.. ولكن السادات كان مركزًا أساسًا على التحفظ على اثنين : فؤاد سراج الدين (١٩١٠- ٢٠٠٠) [١] ، محمد حسنين هيكل [٢].

(١) رغم أن السادات قد اعتقل فؤاد سراج الدين (١٩١٠-٢٠٠٠) في سبتمبر ١٩٨١ - كما هو واضح - إلا أنه وفي تقييمه لمرحلة السادات كان موضوعيًا ، حيث ذكر في شهادته على هذه المرحلة، والتي أدلى بها للكاتب الصحفي أنور محمد ، والذي دونها في كتابه «شهود عصر السادات» بأن حكم السادات يمكن تقسيمه على مرحلتين:

المرحلة الأولى : جيد جدًا.. كانت محل إجماع وتقدير الشعب كله، هي المرحلة التي بدأت بحكمه، واقترنت بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وإغلاق المعتقلات ومنع أجهزة التصنت، إلى آخر الأعمال التي أدت إلى الديمقراطية والحريات العامة، وتوجت هذه المرحلة بقرار خطير هو قرار العبور الذي رد للجندي المصري كرامته، كان قرارًا جريئًا وعظيمًا، وفي الوقت المناسب، وربنا سبحانه وتعالى كان معه، وكلل هذا القرار بالنجاح التام، واستطعنا أن نسترد أرضنا في سيناء ، وكان استردادنا لها مقيدة ومنقوصة السيادة في عهده.

المرحلة الثانية: إنها مع الأسف الشديد شابها الكثير، وتعرضت هذه الفترة لكثير من النقد، ووقع بها كثير من الأحداث المناهضة للديمقراطية، يمكن أن نقول إنها تبدأ من الانتفاضة الشعبية التي وقعت في ١٨ ، ١٩ من يناير ١٩٧٧ ، هذه الانتفاضة كانت نقطة التحول في حكم السادات ، ويمكن هو أعطاها أكثر بكثير من دلالتها ، وتعتبر أنها بداية لتمرد هذا النظام القائم بشيء من القبيل.. وتلاها إجراءات عنيفة ، وبدأ يتراجع شيئًا فشيئًا عن خطه الأول في المرحلة الأولى، وتوج هذا في خلاله عدة قوانين استثنائية ما زالت قائمة - للأسف - حتى الآن، وتوج أيضًا بحركة الاعتقالات الكبرى التي أجراها في سبتمبر ١٩٨١ ، وانتهت مع الأسف بالحادث الأليم حادث المنصة المعروف، هذا رأيي في التقييم الصحيح العادل لفترة حكم السادات.

(٢) موسى صبري : مرجع سابق ذكره ص١٤٣.

محمد حسنين هيكل

فؤاد سراج الدين

-ويعرض خالد محيى الدين في كتابه «مستقبل الديمقراطية في مصر» رؤيته عن أحداث سبتمبر على اعتبار أنه من المعارضين لسياسة السادات (١٩١٨-١٩٨١)، وكادت أن تشمله قرارات سبتمبر بالتحفظ عليه شأنه في ذلك شأن المعارضين، وأن قرارات سبتمبر سبقها العديد من السياسات الخاطئة للسادات والتي أدت إلى حدوث كارثة سبتمبر .. والتي بدأت بوادرها بصدور سلسلة من القوانين والقرارات التي تمكن لسياسة التبعية الاقتصادية للغرب الرأسمالي واحتكار الطفيلية للسلطة والتي عرفت باسم الانفتاح الاقتصادي Economic opening up، وأنهت هذه القوانين أي إمكانية للتخطيط القومي في مصر ووضع سياسة مالية متوازنة، وأدت إلى تفكيك القطاع العام وإنهاء دوره القيادي.. ودخل من ٢١٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ١٧٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٨١، فقز الدين الخارجي لمصر ووصل العجز في ميزان المدفوعات عام ٨٠/ ١٩٨١ إلى

٢٨١٦ مليون دولار، وأصبحنا نستورد من السلع والخدمات من الخارج ما يعادل مرة ونصف قيمة صادراتنا بما فيها البترول[١].

-وشكل نمط الاستهلاك الترفي - كما يذكر محيى الدين - الذي غرقت فيه الطبقة الطفيلية الجديدة ظاهرة استفزازية صدمت الجماهير العريضة ذات الدخول المحدودة والتي أصبحت عاجزة عن موازنة احتياجاتها الأساسية مع مواردها، وأصابت هذه الأزمة Crisis أساسًا العمال والفلاحين ولكنها أصابت أيضًا وبقوة الفئات الوسطى في المجتمع من مواطنين ومهنيين وضباط البوليس والقوات المسلحة والقضاء والنيابة.. واجهت مصر ظاهرة غير مألوفة في المجتمع المصري وهي ظاهرة الحوادث أو ما يطلق عليه «الفتنة الطائفية» ، وهو أمر غريب عن المجتمع المصري التي الذي عاش دائمًا في إطار من السماحة الدينية، وقدم نموذجًا للوحدة الوطنية، ولكن السنوات الأخيرة من حكم السادات كشفت ممارسات خطيرة تصب كلها في هاوية التعصب الديني!!. وقد وجدت الفتنة الطائفية أرضًا خصبة في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها سياسة الانفتاح الاقتصادي ، أدت شيوع هذه الأزمة Crisis إلى شيوع القلق والتوتر وعوامل الإحباط لدى غالبية الشباب[٢].

-ويعرض - محيى الدين - في كتابه «مستقبل الديمقراطية في مصر » على مدى إقدام «السادات» على إحداث جريمة «سبتمبر الأسود» وحملة الاعتقالات الواسعة وأثرها في إحداث «مذبحة سبتمبر» قائلًا:

«وبحجة مواجهة الفتنة الطائفية وأحداث «الزاوية الحمراء» أقدم السادات على جريمة «سبتمبر الأسود» والتي بدأت بحملة اعتقالات واسعة بعد منتصف ليلة ٢ من سبتمبر ، واستمرت حتى الساعات الأولى

(١) خالد محيى الدين : مستقبل الديمقراطية في مصر - كتاب الأهالي - يصدر عن جريدة الأهالي: حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي - العدد الأول مارس ١٩٨٤ ص ٨٧-٨٨.

(٢) خالد محيى الدين : مستقبل الديمقراطية في مصر - كتاب الأهالي - العدد الأول مارس ١٩٨٤ ص٩٠ ، ٩١.

من فجر ٥ من سبتمبر.. ووقف السادات مساء السبت ٥ من سبتمبر ليلقى خطابًا أمام الاجتماع الطارئ المشترك «لمجلس الشعب والشورى وهيئة مستشاري رئيس الجمهورية» ، وهو بكل المقاييس خطاب شاذ غير مسبوق في التاريخ لما احتواه من قرارات ومن هجوم (بذيء) على كل القوى السياسية والشخصيات الوطنية في مصر ، وأنهى السادات خطابه بمجموعة من القرارات استنادًا على المادة ٧٤ من الدستور.. ودعا رئيس الجمهورية الشعب للاستفتاء على هذه الإجراءات يوم الخميس ١٠ سبتمبر ١٩٨١ ، وشملت هذه القرارات الشاذة:

١- اعتقال ١٥٣٦ مصريًا من الجماعات الإسلامية والمسيحية وقادة الأحزاب والقوى السياسية وأعضاء مجالس النقابات المهنية والعمالية ومواطنين عاديين.. من حزب التجمع شملت القائمة ٢٣ من بينهم ١٥ من أعضاء الأمانة العامة هم : « عبد العظيم المغربي ، محمد خليل ، عبد الغفار شكر ، حسين عبد الرازق ، د. محمد أحمد خلف الله، د. ميلاد حنا، أبو العز الحديدي، د. إسماعيل صبري عبد الله، د. فؤاد مرسي ، قباري عبد الله ، الشيخ مصطفى عاصي، لطفي الخولي، و٣ من أعضاء اللجنة المركزية هم «فريدة النقاش» رغم وجودها في السجن منذ حملة مارس ١٩٨١، كمال أبو عيطة ، جلال رجب» ، و٥ من أعضاء المؤتمر العام للحزب هم : «د. علي نويجي: د. عواطف عبد الرحمن، صابر بسيوني، حلمي شعراوي، سمير تادروس» ، ومن حزب العمل: «د. محمد حلمي مراد، إبراهيم يونس، فؤاد نصحي، حامد زيدان، أحمد فرغلي، أبو الفضل الجيزاوي» .. ومن حزب الوفد الجديد «فؤاد سراج الدين (١٩١٠-٢٠٠٠) ، عبد الفتاح حسن ، عبد العزيز الشوربجي (١٩١١-١٩٨٢) ، ومحمد عيد ومحمد فهيم أمين وحامد الأزهري وأحمد ناصر وعبد العزيز محمد وإبراهيم طلعت»[١] .

(١) خالد محيى الدين: مرجع سابق ذكره ص٩٨-٩٩.

ومن الإخوان المسلمين «عمر التلمساني (١٩٠٤-١٩٨٦) وكمال السنانيري وصالح عشماوي وعادل عيد ومحمد المسماري وشمس الدين الشناوي ومحمد عبد القدوس» ، بالإضافة إلى عشرات من الشباب.. ومن القيادات السياسية المستقلة «فتحي رضوان (١٩١١-١٩٨٨) ومحمد فائق وفريد عبد الكريم ومحمد حسنين هيكل وعبد السلام الزيات ود. عصمت سيف الدولة (١٩٢٣-١٩٩٦) ود. محمود القاضي وصلاح عيسى، د. لطيفة الزيات (١٩٢٣-١٩٩٦) ود. عبد العظيم أبو العطا (١٩٢٥-١٩٨١) والشيخ أحمد المحلاوي (وكان معتقلًا قبل الأحداث بعدة أشهر) والشيخ محمود عيد وعبد العظيم مناف» وكمال الأبراشي ود. محمد عصفور.. «ومن الشباب» الناصري كمال أحمد وحمدين صباحي.. وشملت القائمة (من أعضاء مجلس نقابة المحامين الشرعي، ٣ أعضاء مجلس نقابة الصحفيين وطلب السادات لأول مرة في التاريخ من الشعب المصري أن يجيب بلا أو نعم على اعتقال ١٥٣٦ من السياسيين وأبناء الوطن[١].

٢-نقل ٦٤ من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية إلى وظائف أخرى من بينهم ٢٤ من الأساتذة و٦ من هيئة التدريس بكلية الآداب قسم اللغة العربية جامعة القاهرة التي عينت فيها السيدة جيهان السادات معيدة (بامتياز) بقسم اللغة العربية!

٣-نقل ٦٧ من الصحفيين والعاملين في المؤسسات الصحفية واتحاد التليفزيون إلى هيئة الاستعلامات وغيرها من المصالح الحكومية، وتضمنت القائمة كامل زهيري نقيب الصحفيين السابق و٤ من أعضاء مجلس النقابة في ذلك الوقت «أمينة شفيق، حسين عبد الرازق، لطفي الخولي، أحمد فرغلي» وعدد من كبار الصحفيين في مقدمتهم : «مصطفى بهجت بدوي وحسين فهمي، محمد عودة ، ممدوح طه، فهمي هويدي..».

(١) خالد محيي الدين : مرجع سابق ذكره ص ٩٩.

٤-عزل البابا شنودة بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية وتشكيل لجنة من ٥ أساقفة للقيام بالمهام البابوية.

٥-سحب تراخيص جريدة الشعب (حزب العمل) ومجالات لدعوة والاعتصام والمختار الإسلامي وجريدة وطني ومجلة الكرازة ومجلة الموقف العربي.

٦-حل عدد من الجمعيات الإسلامية والمسيحية وغيرها من القرارات الشاذة والغريبة[١].

-ولم يجد السادات (١٩١٨-١٩٨١) صوتًا مخلصًا يصدقه القول، فباستثناء وزير الإعلام الذي قدم استقالته من منصبه تبارى الوزراء وأعضاء مجلس الشعب وقادة الحزب الوطني الديمقراطي في تأييد قرارات السادات غير الدستورية بمعاونة النبوي إسماعيل وزير الداخلية وأجهزة أمن الدولة.

-فقد وصف د. صوفي أبو طالب (١٩٢٥-٢٠٠٨) هذه القرارات بـ«الثورة الثالثة» وصورها د. فؤاد محيى الدين (١٩٢٦-١٩٨٤) رئيس مجلس الشورى بأنها قرارات «دستورية في ظل سيادة القانون» .. واعتبرها فكري مكرم عبيد (١٩١٦-٢٠٠٦) نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الدائم للحزب الوطني بأن هذه الإجراءات «أدت إلى سلامة الجبهة الداخلية»، واعتبرها محمد كامل ليلة (١٩٢٢-١٩٨٧) بأنها دستورية ومحصنة.

وقد سار في ركب المؤيدين والمصفقين .. محمد رشوان، ألبرت برسوم سلامة، د. مصطفى كمال حلمي، سعد مأمون، وجيه شندي، عبد الآخر محمد عبد الآخر، حسن حافظ، حافظ بدوي (١٩٢٢-١٩٨٣)

(١) خالد محيى الدين: مرجع سابق ذكره ص ١٠٠.

ود. محمد محجوب ومختار هاني وكمال هنري أبادير ومحمد عبد الحميد رضوان ، وكمال الشاذلي وعشرات من المسؤولين[1].

-ويصور محمد حسنين هيكل في كتابه «خريف الغضب» غضب السادات وقراراته السبتمبرية قائلًا: « وكان السادات غاضبًا بل ولعله كان أكثر الكل غضبًا ، فلقد انعكس عليه وتركز رد فعل الغضب العام ، وكان بعد ذلك طبيعيًا، فلقد أصر هو دائمًا على أن يكون محور كل شيء لقد أصبح البؤرة التي تركز عليها الغضب الشعبي العام كانت تهمة الفساد على كل لسان، وكان المحيط الذي يدور حول السادات هو مجال الفساد، وكان الصلح المنفرد مع إسرائيل موضع شكوك تزداد كل يوم ليس لأنه كان صلحًا منفردًا فحسب، وإنما لأنه أدى إلى عزلة مصر عن بقية أسرتها العربية.. وكانت هناك مقاومة تبرز أكثر وأكثر ضد سياسة لإدخال مصر إلى مناطق النفوذ الأمريكية ، وقد تجلت هذه السياسة بطريقة محرجة في حقيقة أن سمح للأمريكيين أن يتخذوا من مصر نقطة وثوب في عمليتهم الفاشلة في صيف ١٩٨٠ لإنقاذ الرهائن الأمريكيين في طهران، ومهما كان رأي الكثيرين من المصريين في آية الله الخوميني فإن غالبتهم كانت ترفض أن تكون أراضيهم ممرًا لأعمال عسكرية أمريكية ضد شعب من الشعوب.. ولقد أصر أن يتحدث بلغة الإسلام.. ولكن معارضيه كانوا

(١) خالد محيى الدين : مرجع سابق ذكره ص١٠٣.

يعتبرون أنفسهم أكثر قربًا لروح الإسلام من كل ما يدعيه.. ولقد كان أخطر ما ادعاه في إسلامه هو حربه المعلنة على بابا الكنيسة القبطية، ولقد بدا غريبًا – وهو المسؤول عن الوحدة الوطنية – أن تؤدي تصرفاته إلى توسيع فجوة الفتنة الطائفية»[1].

-ومن خلال ما تم طرحه – بتفاصيل سابقة – يظهر أن نظام السادات كان يعاني في سبتمبر ١٩٨١ من تضييق الخناق عليه ومحاصرة حلقات التضييق من داخل مصر وخارجها بشكل أفقده الصواب في المعالجة!! فقد كانت إسرائيل تحرجه بتعنتها وتعثر مفاوضات الحكم الذاتي مع مناحم بيجين (١٩١٣-١٩٢٢) رئيس وزراء إسرائيل، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تدعمه، وليست لديها القدرة الضاغطة على التعنت الإسرائيلي لتفكيكه أو التقليل منه، بل أدارت ظهرها له وانشغلت بالانتخابات الأمريكية الداخلية، بينما أدار – أيضًا – المعتدلون العرب ظهورهم منذ وقت طويل كانت المعارضة الداخلية تتزايد وتتصاعد، ويتسم تصاعدها بمزيد من الجرأة والشجاعة، وكان المتطرفون من المسلمين والمسيحيين يتحدون سلطته.. ولمّا لم يتفق مع طبيعة أنور السادات في إتباع أسلوبه وهو «العلاج بطريق الصدمة»، كما يذكر سعد الدين إبراهيم – فكان يتعين عليه أن يضرب ضربة كبيرة في نقطة ما لكي يكسر الحصار المطوق عليه من الدوائر والحلقات المتربصة به.. فاختار اجبهة الداخلية، وفي أثناء تلك العملية تعرض السادات للضرب والسقوط من جانب أحد أعدائه الداخليين[2].

(١) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب – قصة بداية ـ نهاية عصر أنور السادات – مركز الأهرام للتجارة والنشر – الطبعة الأولى بمصر ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨ م ص ٣٨٦ وما بعدها.

(٢) سعد الدين إبراهيم: مصر والوطن العربي خلال الثمانينيات- نظرة مستقبلية – في كتاب مصر والعرب – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – الأهرام – العدد ٥٨ عام ١٩٨٤.

الفصل الرابع

مصرع السادات ونهايته الدراماتيكية